وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد دولي / اقتصاد وتسيير مؤسسة

بعنوان

اثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك

دراسة حالة : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ وكالة ورقلة ـ

من إعداد الطالبتين:

لمقدم سعاد

قويدري سميرة

تحت إشراف الأستاذ:

بن جروة حكيم

السنة الجامعية: 2012 / 2013

السنة الجامعية: 2012 / 2013

الإهداء

إلى حبيب قلبي وحمى روحي وأنيس فؤادي وغوثي من الكُرَبْ...

إلى من في قلبي حبه و الإيمان به ضياء من غير لهب... بكل الشوق في قلبي أهدي لك هذا العمل يا ربي.

إلى صاحب المجد الأطهر والوجه الأقمر والجبين الأزهر...

إلى نور الأبصار وضيائها وحبيب القلوب ودوائها إليك يا حبيبي يا رسول الله– عليك أفضل وأزكى التسليم–

إلى واحة أحلامي وسراج حياتي... إلى نبع الحنان الصافي والصدر الحنون الدافي إليك أمي الغالية.

إلى تاج رأسي وفخري و ذخري وعوني في هذه الحياة إلى من يتعب لنرتاح ويشقى لنسعد... إلى أبي العزيز.

إلى أحباء قلبي وأشقاء روحي إلى إخوتي كل واحد باسمه.

إلى كل فرد من أفراد العائلة كبيرا و صغيرا

إلى كل الأساتذة الذين سهروا على تعليمي من الابتدائي حتى الجامعة خاصة أساتذة العلوم الاقتصادية.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلبة العلوم الاقتصادية دفعة2013

إلى كل هؤلاء أهدي تمرة جهدي

"سعاد /سميرة"

شكـــــر

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العملنتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من :

الأستاذ المشرف " بن جروة حكيم " الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و قدم لنا الدعم و التوجيه و النصائح التي طالما أفادتنا و على كورمه و عطيم جهده .

إلى كل أساتذتي الكرام في قسم العلوم الاقتصادية اللذين سهروا على تعليمنا .

إلى كل موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تعاونهم معنا.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز وإخراج هذا العمل المتواضع بشكل جميل.

فهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول: دراسة العولمة الاقتصادية	06
المبحث الأول: مدخل للعولمة الاقتصادية.	07
المطلب الأول: نشأة و مفهوم العولمة.	07
المطلب الثاني :أسباب العولمة الاقتصادية:	14
المطلب الثالث: أنواع ومظاهر العولمة الاقتصادية	14
المبحث الثاني: اثأر و سلبيات و ايجابيات العولمة الاقتصادية.	21
المطلب الأول : الآثار المترتبة علي العولمة الاقتصادية:	21
المطلب الثاني: أفاق العولمة الاقتصادية	22
المطلب الثالث: ايجابيات و مخاطر العولمة الاقتصادية.	24
المبحث الثالث: منظمات العولمة الاقتصادية.	25
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي	25
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية	27
المطلب الثالث: البنك الدولي	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: اقتصاديات البنوك	33
المبحث الأول: الائتمان, المنشات المالية والنقود	34
المطلب الأول: الائتمان	34

المطلب الثاني : المنشات المالية	39
المطلب الثالث: النقود	41
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول البنوك	45
المطلب الأول: نشأة البنوك و تعريفها	45
المطلب الثاني: دور البنوك و وظائفها	
المطلب الثالث : أنواع البنوك وخصائصها	54
المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري	57
المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي وأهميته	57
المطلب الثاني: لمحة عن أهم مؤسسات النظام المصرفي الجزائري	58
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: العولمة الاقتصادية و اقتصاديات البنوك دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .	66
المبحث الأول: عموميات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	68
المطلب الأول: نشأت وتعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية	68
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه	69
المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "	71
المطلب الأول: الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
المطلب الثاني : تأثير تداعيات العولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية	74
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	79
قائمة المراجع	81

مقدمة عامة

الفصل الأول

دراسة العولمة الإقتصادية

الفصل الثاني

اقتصاديات البنوك

الفصل الثالث

العولمة واقتصاديات البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

المقدمة العامة

لقد شهد العالم العديد من التغيرات السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية في الاقتصاد العالمي وقد تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ولقد نتج عن هذا مفهوم جديد هو مفهوم العولمة الذي لا يمكن تجاهله، وبناء على ذلك فلقد انتشرت العولمة على كافة المستويات والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية ومن ناحية أخرى تعددت انواعها بحسب مجالات تطبيقها، وفي دراستنا سيكون تركيزنا على العولمة الإقتصادية التي تبقى منبع كل الأنواع العولمة من ناحية ومن ناحية اخر على اقتصاديات البنوك التي تحتوى على :الائتمان ، المنشأت المالية، النقود ... ، بصفة عامة وعلى البنوك التجارية بصفة خاصة.

حيث تلعب البنوك التجارية دورا هاما كأداة دعم وإنعاش اقتصادي، فهي خلية متكاملة الوظائف، متناسقة الأطراف، وهي تقوم بتمويل الاقتصاد بمختلف مجالاته. وعلى هذا الاساس قمنا بطرح التساؤل الرئيسي الآتي والذي سوف نحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا وهو كالتالي:

. ما هي أهم تأثيرات العولمة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي للبنوك؟

هذا وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاشكاليات الفرعية منها:

1. ماذا نقصد بالعولمة الاقتصادية وما هي اسباب ظهورها ؟؛

2. ما هي أهم العناصر التي تندرج تحت عنون اقتصاديات البنوك؟؛

3. ما هي الالية او مراحل التي تمت فيها تطور البنوك التجارية؟؛

4. فيما تكمن اهم تداعيات العولمة الاقتصادية على نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟.

فرضيات البحث: كمحاولة منا لتقديم دراسة وافية لهذا الموضوع فقد تم الاعتماد على بعض الفرضيات المصاغة على النحو التالي:

. العولمة الاقتصادية هي كل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي

. للعولمة الاقتصادية عدة أسباب منها :التحرر التجارة الدولية و تدفق رؤوس الأموال.

. جاءت البنوك من اجل تلبية حاجات الأفراد المالية المختلفة.

أهمية الدراسة:

1. أهمية معرفة محتويات اقتصاديات البنوك
2. أهمية دراسة العولمة الاقتصادية في ظل البنوك
3. أهمية معرفة أثار العولمة الاقتصادية على بنك من بنوك الجزائر

أهداف الدراسة :

1. تعميق مكتسباتنا العلمية في ميدان البنوك .
2. مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية وذلك بمعالجة المواضيع المتعلقة بالعولمة الاقتصادية و اقتصاديات البنوك.
3. ميولنا العلمي للمواضيع مرتبطة بالعولمة و مجالاتها.

من أسباب التي لاختيار هذا الموضوع:

. الرغبة في التعرف و الاستفادة من المعلومات المتعلقة باقتصاديات البنوك .

. فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا .

المنهج والأدوات المستخدمة: من أجل القيام بتقديم هاته الدراسة تم الاعتماد في معالجة هاته الظاهرة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، بحيث يستخدم المنهج الاستنباطي من خلال تطبيق الأسلوب الوصفي الذي يعتمد على وصف وسرد الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة فتم بذلك تقديم مختلف المفاهيم ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بالموضوع، في حين يعتمد المنهج الاستقرائي على استخدام الأسلوب التحليلي وهذا انطلاقا من القيام بعرض مختلف الإجراءات والعروض المستخدمة من طرف الحالة التي نحن بصدد معالجتها ومن تم استخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تخدم أغراض البحث.

أما فيما يتعلق بالأدوات التي سوف يتم الاعتماد عليها في الدراسة هذه نجد المسح المكتبي وكان هذا بهدف تكوين القاعدة الفكرية أو النظرية للموضوع المدروس فقد تم الاعتماد على مجموعة معتبرة من المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، والتي تراوحت بين الكتب والمجلات المتخصصة.

خطة وهيكل البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، الجانب النظري فيه فصلين، الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تحت عنوان مدخل العولمة الاقتصادية فقد أوضحنا فيه نشأة ومفهوم العولمة الاقتصادية وأسبابها وأنواعها وخصائص التي تتمتع بها.

أما المبحث الثاني تحت عنوان أثار وسلبيات وايجابيات العولمة الاقتصادية وقد بين فيه مخاطر و ايجابيات العولمة الاقتصادية و الآثار الناجمة عنها.

أما المبحث الثالث كان تحت عنوان منظمات العولمة الاقتصادية و فيه نجد عموميات حول صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي .

الفصل الثاني أيضا مقسم إلى ثلاثة مباحث: حيث يعالج المبحث الأول الائتمان والنقود والمنشات المالية، المبحث الثاني حول مفاهيم أساسية حول البنوك نجد فيه نشأة وتعريف البنوك أنواعها و دورها ووظائفها ....أما المبحث الثالث فانه يعالج نظام المصرفي الجزائري ونجد فيه نشأت وتعريف النظام المصرفي و أهميته، و نظام المصرفي الجانب الثاني من الدراسة كان الجانب التطبيقي: فيه فصل واحد، الفصل الثالث وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، أما المبحث الثاني علاجنا فيه أثار مختلفة للعولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تمهيد:

يشهد العالم منذ انهيار القطبية الثنائية تغيرات مختلفة في مختلف المجالات ولقد تضاعف هذا التغير بصورة كبيرة بعد قيام نظام عالمي جديد، وذلك بعد الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية، فحول هذا النظام العالم إلى قرية صغيرة نفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وامتلاك رؤوس الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها، ومن هذه التغيرات نتج مفهوم جديد إلا وهو مفهوم العولمة والذي يتميز بشدة المنافسة بين الدول الكبرى والمتقدمة عالميا .والشيء الذي يبدو أكثر وضوحا هو أن معظم التحولات الاقتصادية،السياسية والاجتماعية و العلمية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم حاليا ، تعتبر كنتيجة من النتائج المترتبة عن العولمة ،حيث إن هذه الظاهرة تعبر في مجملها وبمختلف مظاهرها عن الحداثة والعصرنة.

وفي موضوعنا هذا سيتم تناول أهم جانب ألا وهو الجانب الاقتصادي الذي يبقي منبع كل الجوانب ويكمن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التعرف على العولمة الاقتصادية.

فما هي العولمة الاقتصادية، مفهومها، نشأتها، أسبابها،...؟

و ما هي اثأر وايجابيات و سلبيات العولمة الاقتصادية؟

المبحث الأول: مدخل للعولمة الاقتصادية.

تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءا من الغزوات والنهب ونهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوبا جديدا في فرص النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار" الاعتماد المتبادل والتخصص الأمثل للموارد"، ومنهم من ينظر إلى العولمة سيرورة موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها.حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه التطور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ليس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم ،وبالتالي ينحل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي.[1]

المطلب الأول: نشأة و مفهوم العولمة.

ينظر إلى العولمة علي إنها سيرورة موضوعية تقود إلى إدماج العالم كله في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل يخلص الإنسانية من الشرور، وترتفع بإنسانية الإنسان، بحيث يتحقق الحديث النبوي الشريف "الإنسان أخو الإنسان أحب أو كره([2]) وسوف نتناول نوع من أنوع العولمة في موضوعنا هذا المتمثلة في العولمة الاقتصادية .

الفرع الأول: نشأة العولمة الاقتصادية.

بعد تعرضنا لنشأة و مفهوم العولمة سوف نتناول تداعيات الوضع الدولي و التحول من التنموية إلى العولمة

1 -الوضع الدولي وتداعياته[3]

أدى الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1989م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة, تغيرت فيها معالمه و تعادلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية, حيث أدى انهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة بالقدرة على السيطرة, وتوجيه دقة الأمور على الصعيد العالمي في

---

[1] - خبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطارة العولمة الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 / 2006، ص: 83.

[2] - جاك ادا – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ، ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق – سوريا 1998، ص 09.، ص27.

[3] - أسامة المجذوب, العولمة الإقليمية ، ط 01، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2000، ص: 25.

مختلف المجالات (السياسية, الاقتصادية, الأمنية), الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة.

وطالما نتحدث عن التطورات التي طرأت على توجهات النظام العالمي في أواخر الثمانينات, فإنها لم تحدث فقط من جراء انهيار النظام الشيوعي, و لكنها أيضاً نتاج التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي, والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغوط التي تعرضت لها الولايات المتحدة من الحلفاء في أوائل السبعينات خاصة فرنسا لرفضها الاحتفاظ بالدولار عندما أغلق الرئيس الأمريكي نيكسون نافذة الذهب, و أنهى بذلك نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة و طبق بدلا منه نظام تعويم أسعار الصرف الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر صندوق النقدي جامايكا في سنة 1986م، كما أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي بشكل كبير, و بنهاية عام 1971 م

وقد كان لأزمة البترول في السبعينات أثرها البالغ في تفشي حالة من التضخم في الدول المتقدمة, و تدهور الإنتاجية و الكفاءة, بالإضافة إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية لعدد من الاقتصاديات المتوجهة حديثا نحو التصنيع, و تزايد نطاق و حجم المنافسة, الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو التكتل الاقتصادي, و تكريس مزيد من الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل، مما أصاب الاقتصاد العالمي بحالة من التراجع استوجبت إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي, و مع انتهاء الحرب الباردة, تحقق المزيد من النحو للعلاقات الطبيعية بين مختلف الدول, و بدأت القيود السياسية على التجارة في التلاشي, و برزت توجهات جديدة مثل التوجه نحو الإقليمية الذي يعزز في جوهره العودة للجغرافيا —وليس السياسة– كمحدد رئيسي لتدفق التجارة بين الدول, و أصبح بالتالي الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة عالمية.

كما نسجل ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية, و التي سعت إلى تبوأ مكانة دولية مرموقة, سواءا كدول منفردة, أو كمجموعات تتسق مواقفها فيما بينها لتكتسب القدرة على حماية مصالحها.

ولقد أثارت هذه التداعيات المتلاحقة للوضع الدولي تساؤلات حول كيفية صياغة العملية السياسية العالمية اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمي مفتوحاً و متعد الأطراف, خاصة في ظل التوجهات الجديدة الداعية إلى مزيد من التكتل الإقليمي, بالتوازي مع الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف, لضمان استمرار وتوسيع نطاق تحرير التجارة الدولية, خاصة في ظل مجموعة المشاكل التي ظهرت كنتيجة مباشرة لتغير الوضع الدولي, و أبرز هذه المشاكل:[1]

[1] - **أسامة المجذوب** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 28.

- ظهور وتنامي أوجه التباين بين حلفاء الماضي المعسكر الرأسمالي, نظرا لاختفاء الرابطة الناجمة عن مواجهة المعسكر الغربي لعدد مشترك؛
- استمرار الولايات المتحدة في الاحتفاظ بوضع القوة المهيمنة الرئيسية, حيث أنها تميل إلى الأسلوب الفردي في اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات اتجاه الموضوعات الدولية المختلفة, بالإضافة إلى الأسلوب الأمريكي في تطبيق تشريعاتها الوطنية خارج الحدود لصيانة مصالحها التجارية؛
- تعرض الدول الصناعية لمجموعة من التحديات, خاصة على الصعيد الاقتصادي ومشكلات العمالة والتوظيف, وتأثير الاتفاقيات التجارية الدولية على أوضاع مواطنيها, مما جعل البعد الداخلي أكثر أهمية و محورية ومتمتعا بالأولوية على البعد الدولي؛
- بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي الجديد, خاصة في منطقة شرق آسيا واليابان والصين, يعد هذا المتغير الجديد أحد أهم المؤثرات التي أسهمت بشكل مباشر في صياغة توجهات الاقتصاد العالمي, وتفسر جانبا كبيرا من الاتجاهات الجديدة والسياسات التي تطبقها القوة الاقتصادية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع, بهدف ضمان احتفاظها بقدرتها التنافسية و نصيبها في السوق.

كما يمكن تحديد هذه القوى الجديدة في الآتي: الإتحاد الأوروبي, اليابان, الصين, النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية, ماليزيا, اندونيسيا, هونغ كونغ, تايوان, تايلاند), هذه الأخيرة التي استحقت لقب الدول حديثة التصنيع (NICS) بفضل تحقيقها لمعدلات نمو تصل في أحيان كثيرة إلى 10% و التي نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة, و قد نجحت عن طريق الهندسة العكسية، * و الاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكاناتها و ظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة و نصيبا ملائماً في السوق العالمي, رغم ما لحق بهذه الدول من أزمة مالية طاحنة في أواخر 1997م.

بالإضافة إلى القوة التي ذكرناها نجد "الدول النامية المتقدمة" و هذه الدول تضم عدداً من دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول الآسيوية مثل: (الفلبين, الهند, باكستان, و بدرجة أقل بنغلادش), و إن يرق التقدم الذي وصلت إليه مستوى ما أنجزته النمور الآسيوية, و كذا إفريقيا: حيث نجد مصر, نيجيريا, جنوب إفريقيا, إذ طبقت هذه الدول برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي.

تزامنت هذه التغيرات الجذرية في الهيكل الدولي للتوازنات والعلاقات مع ثلاثة متغيرات أساسية على الصعيد العالمي أسهمت في صياغة نمط جديد للتوجه الاقتصادي والتجاري الدولي: [1]

* **الهندسة العكسية**: فك أسرار التكنولوجيا من دول أخرى و إدخال تعديل طفيف عليها لكسر حق براءة الاختراع, ثم تصنيعها محليا دون المقابل النقدي المستحق للمخترع أصلاً.

[1] - **أسامة المجذوب** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 30.

المتغير الأول: شروع العديد من الدول في تكوين التكتلات الاقتصادية سبه الإقليمية والإقليمية وغير الإقليمية, على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل, وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي, وتنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها, مثل الإجراءات الجمركية... فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات: كالسوق الجنوبي (ميركرسور), الكاريبي (كاري كوم) وفي آسيا تجمع الآسيان, لدول جنوب شرق آسيا, وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب و شرق إفريقيا (كوسيسا).

وقد ظهرت على صعيد آخر التكتلات الكبرى التي أطلقت عليها المجالات الاقتصادية الكبرى, على غرار "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" التي أعلنت عام 1992م, وهي تضم (كندا, المكسيك, الولايات المتحدة, منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي (أبيك) الذي يضم 18 دولة من آسيا والأمريكيتين, وتحول المجموعة الأوروبية من حالة السوق المشتركة إلى حالة الإتحاد بموجب معاهدة ماست رخت عام 1991 م, والتي تزيل كافة القيود أمام تدفق التجارة في السلع والخدمات, وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص, والتوصل لعملة موحدة في 1998/04/27م.

المتغير الثاني: التوصل لإطار متعدد الأطراف لإدارة النشاط التجاري الدولي بكافة جوانبه المباشرة وغير المباشرة, بما في ذلك التجارة الغير المنظورة (تجارة الخدمات), وإجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية, على أساس اتفاقية الجات لعام 1947م, والتي أسفرت جولتها الأخيرة للمفاوضات (جولة لأورجواي) عن إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تشرف على 28 وثيقة ثانوية لتحرير التجارة الدولية.

المتغير الثالث: إعادة بث الروح في مؤسستي بريتون وودز, بسبب شروع العديد من الدول النامية والمتحركة اقتصاديا في إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساندتها في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على اقتصاديات السوق, وتقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية والسياسية الاقتصادية ككل, وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص, وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف في رأس المال وأرباح المشاريع للمستثمر المحلي والأجنبي, وفقاً لضوابط اقتصادية مدروسة تستخدم في المقام الأول أهداف التنمية.

ولكن ما الذي تعنيه هذه المتغيرات الثلاثة من منظور صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد, وأثر ذلك على التطورات الطارئة على سياسات التجارة والاستثمار والإنتاج ؟

2 –من التنموية إلى العالمية:

مفهوم العولمة: رغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العالمية, يمكننا وصف هذه العملية بكونها: "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات, بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت إلى تصور أن العالم قد تحوّل إلى قرية كونية صغيرة " [1]

بدأت أولى مراحل العالمية في مجال التجارة عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمي الثانية, ونتيجة للخفض المستمر في التعريفات الجمركية في إطار جولات الجات المتعاقبة, حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8% منذ 1950 إلى 1975م في الدول الصناعية, وقد ارتفع هذا المعدل في السبعينات بسبب التدفقات المالية التي ولدت نتيجة تشكيل السوق الأوروبية المشتركة, بالتوازي مع تحرير وإعادة تدوير أموال دول الشرق الأوسط البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير, واستمر نمو المالية كنتيجة لتفجر أزمة المديونية في الثمانينات.

لقد ظهرت الموجة الثانية من العالمية في النصف الثاني من الثمانينات في ظل التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات, والذي حدث نتيجة لأسباب عديدة من بينها: [2]

- تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة.
- السياسات الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحد, بالتوازي مع السياسة الخارجية الأمريكية التي حثت الشركات الأجنبية –خاصة اليابانية– على الاستثمار في السوق الأمريكي بدلا من التصدير.

ونتيجة لهذه الأسباب مجتمعة, حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نمو في النصف الثاني من الثمانينات يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي, و ثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية, بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات, ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و اليابان على 80% من هذه الاستثمارات.

نموذج التنموية:

يمثل نموذج التنموية أحد مكونات هيكل النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية, وهو النمط الذي يسعى إلى ترتيب نشاط الرأسمالية العالمية من خلال إدارة للعملية الاقتصادية, بمعنى أن تكون الدولة هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والمحدد لتوجهاته.

---

[1] - **أسامة المجذوب** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 36.

[2] - **أسامة المجذوب** ، مرجع سبق ذكره ، ص:37.

وقد خضع هذا النموذج لسيطرة اللوائح المنظمة للاقتصاد بمعرفة الدولة بغرض تحقيق استقرار الأجور و استخدام الدعم الحكومي لضمان التوظيف الكامل, و لقد تم توسيع هذا النموذج ليصل إلى دول العالم الثالث إلا أنه لم يحقق أهدافه نظرا لإفراط الدول في استخدام اللوائح و النظم لأغراض حمائية من جهة, و من جهة أخرى بسبب الاختلاف في النظم المطبقة في دول المتقدمة و نظيرتها في الدول المتخلفة.و لقد كان فشل هذا النموذج في رأي الكثيرين هو السبب الرئيسي وراء ظهور النموذج البديل الذي لقب بالعولمة.

كما يكمن الاختلاف الرئيسي بين "النمط التنموي" و "النمط العالمي" الجديد في أنّ الأول يسعى إلى تحقيق استقرار الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة الوطنية للاقتصاد,و تطبيق التنمية في العالم النامي عن طريق اقتباس نموذج التنمية المطبق في الغرب, أما الثاني فيسعى إلى تطويع الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة العالمية للاقتصاد تحت لواء القطاع الخاص والشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات, و على أساس التخصص بدلا من الاقتباس.

وفي ظل المفهوم المستحدث الذي خضعت بموجبه عملية إدارة الاقتصاد الدولي للمعايير الاقتصادية المفروضة من قبل المؤسسات متعددة الأطراف و البنوك الدولية و الاتفاقيات التجارية, وفقا للنمط الجديد, وجدت الدول نفسها واقعة تحت ضغوط شديدة للحفاظ على جدارتها الائتمانية و قدرتها التنافسية, و لقد كان لهذه العملية أثران على التنمية:[1]

- أصبحت إعادة الهيكلة الشاملة أمراً ضروريا لاكتساب القدرة التنافسية الدولية والجدارة الائتمانية.
- إجراءات التقشف و الخصخصة و التوسع في الصادرات التي طبقتها الدول المدينة سعيا لبند الجدارة الائتمانية, وأملاً في جذب الاستثمار لمواصلة المشروع التنموي الوطني, بث الحيوية في الاقتصاد ألعاملي ككل بدلا من الدول المعينة بذاتها.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية:

هناك من يري بان العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا و متشابكا و ذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقوق التجارة و الاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال و القوي العاملة و التكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق ،مما يؤدي إلي احتراق الحدود القومية و إلي الانحصار الكبير في سيادة الدولة.[2]

[1] - **أسامة المجذوب** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 38.

[2] - **محمد الأطرش** ، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد: 229، مارس 1988، ص: 101.

– كما يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق و خصخصة وانسحاب الدولة من أداء بعض و وظائفها و نشر التكنولوجيا و توزيع الإنتاج عبر القارات ، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية . [1]

– وهناك من يري إن العولمة في غالباتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية و لم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاتها و خاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال علي الصعيد العالمي . [2]

– عرفها الصندوق الدولي بأنها :"التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود إضافة إلي رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في إرجاء العالم كله . [3]

–عرفها "عبد المنعم المشاط:" نتيجة طبيعة ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد، تتغير تبعا له الخصائص الوظائف، التي يقوم عليها هذا النظام". [4]

– و عند صادق العظم هي: حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافي. [5]

– وهناك من يعرفها بأنها:" زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع و رؤوس الأموال و تقنيات الإنتاج و الاسخاص و المعلومات.

وانطلاقا مما سبق ، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها كل المستجدات و التطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، و المتمثلة في تزايد حجم و نطاق التجارة العالمية و الاتجاه نحو تحريرها بالكامل و

---

[1] - **صلاح سالم**، العولمة والطرق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية العدد: 107، سبتمبر 2001، ص: 230.

[2] - **عبد الخالق عبد الله**، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد: 28، العدد: 01 ربيع 1988، ص: 54.

[3] - **عماد يونس**، العولمة، تاريخ أبعاد و مؤثرات علي العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص:38.

[4] - **إكرم عبد الرحيم**، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، عربية للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 2002، ص:124.

[5] - **ياسين السيد**، مفهوم العولمة ،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 2000، ص:28.

كذلك بروز الشركات العابرة للحدود العالم و زيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، كذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و بالتالي ظهور ما يسمي باقتصاد المعرفة .

المطلب الثاني : أسباب العولمة الاقتصادية:

لقد ساهمت العديد من الأسباب والعولمة السياسية، والتكنولوجية والاقتصادية في بروز العولمة الاقتصادية الحالية، وانتشارها، وتوسع موديات تحققها.و من أهم هذه الأسباب ما يلي : [1]

- التوجه الذي تحقق في النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تمثل بالعودة إلي أصول الرأسمالية في عمل الاقتصاد ،إي العودة إلي ماضي الرأسمالية السحيق الذي رافق بدايات نشوء النظام الرأسمالي، والذي يتضمن إطلاق قوى واليات السوق الحرة غير المقيدة، وعدم تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية،و الاجتماعية ...الخ؛
- انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي كانت تمثله دول المنظومة الاشتراكية السابقة؛
- تراجع دور دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني وعملها علي تحقيق استقلالها السياسي، والاقتصادي، والذي تضمن في إبراز مهم للدولة حتى تسهم بفاعلية في تحقيق تنميها وتطورها، والتي تعجز النشاطات الخاصة عن القيام بها نتيجة ضعف إمكانياتها وبسبب طبيعتها، واتجاه دول العالم الثالث هذه إلي التحول إلي الأخذ بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، واعتماد إلية السوق كأساس لعمل اقتصادياتها؛
- التطورات التكنولوجية العديدة، والمتنوعة، والمتسرعة والتي تمثل إبرازها في ثورة المعلومات والاتصال، وتقنياتها والانترنت، وباقي التقنيات المتقدمة الاخري عالية المستوى ؛

المطلب الثالث: أنواع ومظاهر العولمة الاقتصادية

أولا: أنواع العولمة الاقتصادية: لعل المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نلاحظ نجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي حدثت على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات الحالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**) ،وبصفة عامة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد

[1] - **فلح حسن خلف**، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، اربد-الأردن، 2010، ص ص:13- 16 .

الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع، والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكتشف النقاب عن أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين هما " العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج" و"عولمة مالية"، ويبدو أنه من الضروري توضيح كل نوع من خلال التحليل التالي:[1]

أ– عولمة الإنتاج : يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية، وتتحقق العولمة المالية بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين :

أ–1– الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات حيث بلغ معدل التجارة الدولية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 09 بالمائة عام 1995م، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 بالمائة فقط، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90 بالمائة من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

ب – الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر : يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من زيادة معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يميل في المتوسط إلى حوالي 12 بالمائة خلال عقد التسعينيات، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

أ–1–العولمة المالية: تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعام الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن تم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا، كما يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

– المؤشر الأول : والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم، والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980م، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 بالمائة في كل من

[1] - **عبد المطلب عبد الحميد** ، العولمة الاقتصادية ،(منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص :42-44.

الو. م. أ (USA) وألمانيا عام1996 م، وإلى ما يزيد عن 200 بالمائة في فرنسا إيطاليا وكندا في نفس العام (أي 1996م) .

– **المؤشر الثاني** : والخاص بدور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي في الإحصاءات تشير إلى متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي وارتفعت من 020 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1990م، وهو ما يزيد عن 8.4 بالمائة من الاحتياطيات العالمية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

ثانيا : مظاهر العولمة الاقتصادية: للعولمة الاقتصادية مظاهر عديدة و متعددة نذكر منها:

1 –**تحرير التجارة الدولية:** إذا كان هناك اتفاق علي إن البند الأول في العولمة الاقتصادية هو تحرير التجارة فان ذلك لم يكن وليد تسعينيات القرن العشرين بل لقد شهد العالم فترات طويلة من تحرير التجارة . [1]

وقد كانت المبادلات التجارية تتم في العصور القديمة ولكن بشكل محدود من حيث الكم والنطاق والزمن، ومع تزايد الاكتشافات الجغرافية وبروز النظام الرأسمالي بدا العالم في القرن العشرين يشهد نوعا من الترابط وتحرير التجارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث لوحظ تطورات كبيرة في التجارة العالمية، فقامت اتفاقية «الجات 1947» وأنشئت اتفاقيات أخري متعددة الإطراف بين الدول كلما كانت تهدف إلي تحرير التجارة، وإن الجانب الأكثر إثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والإنتاج والتدفقات المالية والهجرة فهناك زيادة مستمرة في معدلات التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في كل الاقتصاديات تقريبا، [2] فأصبح متوسط نمو التجارة الدولية يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي ،حيث حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي يقدر ب 8% منذ عام 1950وحتى عام 1975 في الدول الصناعية وهو يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصاديات هذه الدول في نفس الفترة.[3]

حسب (DIC KEN)، فان صادرات العالم قد ارتفعت 14مرة منذ سنة 1954 إلي غاية 1994، و توسعت التجارة العالمية في السلع و الخدمات بشكل ملحوظ خلال الفترة 1980-1998، حيث زادت التجارة السلعية من 1.9 تريليون عام 1980 إلي 5.4 تريليون عام 1998، كما ازدادت تجارة الخدمات بحوالي ثلاث إضعاف حيث انتقلت من 414 مليار دولار إلي 1.4 تريليون $ وكان النمو الاقتصادي العالمي من

---

[1] **محمد صفوت قابل** ، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، القاهرة، 2003،ص: 23.

[2] **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي لدولة في العالم الثالث ، ط1، دارا لكتاب الجامعي، العين،الإمارات العربية المتحدة،2000،ص:144.

[3] **أسامة المجذوب**، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2001، ص36.

الأسباب الهامة في نمو حركة التجارة العالمية وزيادة نصيب الدول النامية منها، [1] حيث ارتفعت من 23% في عام 1985الي 29%في عام 1995م ،و لكنها عمقت ونوعت علاقاتها التجارية أيضا فقد تزايدت التجارة بين الدول النامية من 31%من إجمالي تجارة الدول النامية في عام 1985الي 37%في عام 1995 وخلال الفترة 1985-1995 تزايد نصيب المنتجات المصنعة من صادرات هذه الدول من 47%إلي 83% بما يعكس مرحلة التصنيع التي تمر بها.[2]

أما خلال السنوات العشر الماضية (1995) برزت المنظمة العالمية للتجارة و القائمة علي مبادئ اتفاقية «الجات » تهدف إلي تحرير التجارة العالمية كاملة،و التي كرست نظاما تجاريا عالميا جديدا يستحوذ علي قرابة 90%من حجم التجارة العالمية وكان نصيب الدول المتقدمة في جانب الصادرات تحقيق نمو خلال هذه الفترة من 5.2%إلي 11.4%إما في جانب الواردات فقد حققت نمو من 4.8% إلي 11.4% إما الدول النامية فقد حققت نمو خلال نفس الفترة في جانب الصادرات من 10.7% 15.7%، وجانب الواردات حققت نمو من11.1% إلي 16.9%، [3] وتعود أسباب هذا النمو في التجارة العالمية و خاصة الدول النامية في نهاية العقد الماضي إلي مجموعة من الأسباب هي ارتفاع أسعار السلع الأولية،و كذلك ارتفاع أسعار النفط بحيث ارتفعت من 18$ للبرميل الواحد سنة 2001 ،كذلك انخفاض أسعار السلع المصنعة و ارتفاع الطلب علي السلع و الخدمات في الدول المتقدمة، [4] و إن أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن إنما تنحصر في جانبين اثنين هما:[5]

الجانب الأول: هو التغير الحاسم في مكوناتها الأمر الذي يعود إلي نتائج الثورة العلمية و التكنولوجية التي أتاحت إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الاستهلاك ذات إبعاد عالمية و بالتالي زيادة الاستيراد و التصدير.

الجانب الثاني: الذي ميز التجارة العالمية هو الإجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة سواء تلك التخفيضات المثيرة و الممتدة في التعريفات الجمركية عملا سياسة الانفتاح علي الخارج أو عن طريق تلك الإجراءات الناتجة عن اتفاقيات التجارة المتعددة الإطراف .

---

[1] - **Richard F et les autres** ,L'Enonomie Mondiale de demain OCDE,Paris,1999,P105.

[2] - **إصدارات صندوق النقد الدولي**، العولمة و الفرص المتاحة للدول النامية، ترجمة **أمينة عبد العزيز ،هاشم فاطر**، المجلة المصرية لتنمية و التخطيط ،العدد02 ديسمبر، 1997،ص:171.

[3] - **عبد الناصر نزال العيادي**، منظمة التجارة العالميةو اقتصاديات الدول النامية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص121.

[4] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص25.

[5] - **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة العالم الثالث، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000،ص ص :145-146.

إذا كانت العولمة تعني إزالة الحدود و تحويل العالم إلي قرية كونية فان المنظمة العالمية للتجارة هي : الوسيلة لإزالة الحدود و تسهيل حرية انتقال السلع و الخدمات بين الدول، [1] لذا يمكن القول بان زيادة نمو حجم التجارة العالمية يعود إلي تحرير الأسواق في إنحاء العالم و ما حققته جولة الاورغواي و غيرها من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الإطراف وساعدت المنظمة العالمية للتجارة علي إنشاء نظام تجاري قوي مما ساهم في نمو غير مسبق.

2-الثورة العلمية والتكنولوجية: تعتبر الثورة العلمية والتكنولوجية ميزة بارزة للعصر الرهن وللنظام الاقتصادي العالمي الجديد،كما أصبحت في العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع للتيارات العولمة وما يترتب عليها من إعادة تأسيس العمل الدولي بالتوازي مع اتساع المبادلات الدولية،و التدفقات التجارية والاستثمار والتكنولوجيا ...ومن أهم العوامل التي ساعدت علي انتشار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي أتاحت استخدام الكمبيوتر في شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) مما سهل التجارة في السلع وتزايدت تجارة الخدمات وتسارعت حركة انتقال رؤوس الأموال، [2] ،وسهلت انتقال السلع والخدمات والإفراد والمعلومات، وجعلت قطاع الخدمات أول مراتب القطاعات الاقتصادية حيث يحتل ألان نصيبا اكبر من النشاط الاقتصادي ويعتبر من أهم العناصر الأساسية للعولمة الاقتصادية نتيجة التطور المذهل لقطاع الإعلام والاتصال .

فالعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية تشير إلي كل التطورات التي من شانها ربط العالم وتوحيده وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان، والعولمة كالثورة العلمية ولمعلوماتية تتضمن أيضا توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلي كل إرجاء المعمورة وبسرعة الضوء وذلك عبر التجارة الالكترونية، [3] وهذا ما أدي إلي ترابط أجزاء العالم المختلفة وربط الأنشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا .

إمام هذا فقد رأي البعض إن العولمة بذلك سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش وتكمش سيطرة الدولة البيروقراطية علي النشاط الاقتصادي، [4] وقد دعمت هذه التكنولوجيا قدرة المشروعات علي التعولم، وهذا كما يوضحه الشكل أدناه، حيث نجد في هذا الشكل منظوم تكنولوجي تدافعي، كل فاعل رئيسي فيها يدفع الأخر ويحركه ويحثه من اجل الوصول إلي مجموعة من الأهداف الكلية الخاصة والعامة والشاملة والمتكاملة.

---

[1] - **موسي الغرير**، المنظمات الاقتصادية الدولية، منظمة التجارة العالمية نموذجا ،مجلة معلومات دولية، ربيع2000، العدد64، ص:63.

[2] - **محمد صفوت قابل** ، مرجع سبق ذكره، ص:32.

[3] - **عبد الخالق عبد الله**، العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998، ص:61.

[4] - **محسن احمد الخضيري**، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص:46.

الشكل رقم (01): دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على العولمة

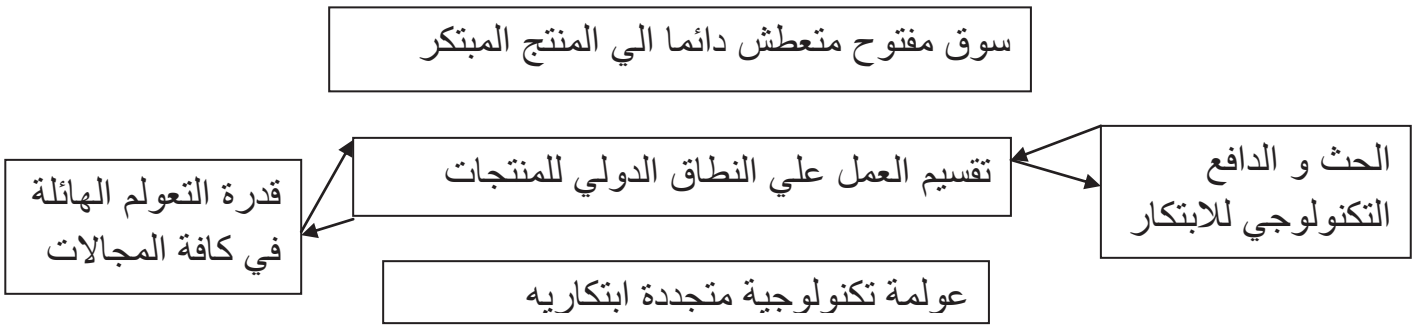

المصدر: **محسن احمد الخضيري**، مرجع سبق ذكره، ص:47.

أصبحت ثورة المعلومات هي الوجه المكمل للعولمة أنها مؤشر من مؤشرات المعلوماتية بمعن إن إلية المعلوماتية هي آلية العولمة وبالذات في مجال البحث والتطوير، والعلم كما تشير بعض المعطيات أصبح قوة منتجة وأصبح المحور الذي تدور حوله كل الحقائق الحياتية ،هذا ما يجعل الشركات تستثمر في ميدان البحث العلمي لان المعرفة العلمية تضاعفت كما، ونوعا، من هنا نستطيع القول إن الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلي تعميق عالمية الاقتصاد وتحول العالم إلي قرية واحدة، لذا أصبحت العولمة تقوم علي توحيد كافة المستويات الاقتصادية والتمويلية والتكنولوجية وتسير الاتصال السريع بين مختلف الدول، كما تهدف إلي عدم ترك إي بقعة في العالم معزولة عن صيرورة الاقتصاد العالمي. [1]

2 -**الشركات العابرة للقارات:** [*] مما يؤكد دور الشركات الدولية هو نشاط المتنامي في الاقتصاد العالمي بوصفها شركات عابرة للحدود الجغرافية، تقوم بتنظيم الإنتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي، وتوزيع عملياتها علي العديد من الدول المتجاورة أو المتباعدة، [2] فهذه الشركات تؤثر علي الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتحويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية. [3]

فهذه الشركات تتجاوز الحدود الوطنية وتتمتع بقدر كبير من حرية تحريك و نقل المواد وعناصر الإنتاج، وتنظر هذه الشركات إلي العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء مداخلاتها وتنفيذ بحوثها أينما سنحت الفرصة لها، فالشيء الذي يميز كذلك ظاهرة العولمة هو بروز هذه الشركات سواء كانت صناعية أو خدماتية

---

[1] - **محمد سيد احمد**، حول إشكالية العولمة، مجلة السياسية الدولية، العدد 161، المجلد40، جويلية 2005، ص : 38.

[*] هناك من يطلق عليها اسم الشركات المتعددة الجنسية و البعض الأخر الشركات الدولية.

[2] - **أكرم عبد الرحيم عوض**، سوق الشرق اوسطية ، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000،ص:130.

[3] - **عبد المطلب عبد الحميد**، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية ، بعد احداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص: 52.

ضخمة والتي لم تعد لها هوية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ما، فأصبحت موجودة بنشاطاتها في معظم إرجاء المعمورة وتعوض الأسواق الوطنية، وان تطورت هذه الشركات والقائمة علي عقد تحالفات فيما بينها، يجعلها تسيطر وتتحكم وتحدث التكامل بين الأسواق العالمية، ولا تجد صعوبة في نقل سلعها وخدماتها دون أية رقابة دولية. اندماج هذه الشركات في مجال معين أو قطاع بعينه أو حتى نطاق جغرافي محدد بل إن الأمر شمل كل المجالات والقطاعات وكذا كل إنحاء الكرة الأرضية بصورة مذهلة وسريعة، [1] فوضع "توميسون " هذه الشركات في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي، [2] ومن ناحية أخري يلاحظ إن هناك العديد من المؤشرات الاخرى الدالة عن تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية نذكر أهمها: [3]

- حسب التقرير الذي نشرته مجلة فورش في جويلية 1995 عن اكبر شركة متعددة الجنسية في العالم إن إجمالي إيراداتها يصل إلي حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- إن حوالي 80% من المبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وإن إنتاج اكبر 600 شركة متعددة الجنسية وحدها يتراوح ما بين 25%-20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا؛
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب ولاحتياطيات النقدية والدولية المتوفرة لدى هذه الشركات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر علي مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي؛
- يضاف إلي ذلك الدور القائد الذي تلعبه هذه الشركات في الثورة التكنولوجية فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع بعضها لجهود البحث والتطوير التي قامت به هذه الشركات؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل سنوي يقدر ب 28%منذ 1985 ثم انخفاض سنة 1993 ليعود بسرعة في الزيادة سنة 1995، [4] فيمكن اعتبار هذه الشركات وقود العولمة الاقتصادية حيث تحمل كل الفرص و المخاطر المصاحبة للعولمة . [5]

ويري احد الباحثين إن تأثير العولمة في المجال الاقتصادي يتمثل في اتجاه الشركات الكبرى إلي الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية عالمية، فيمكن القول بان هذه الشركات تتميز بعدة سمات أهمها التشتت الجغرافي وضخامة حجمها ورقم إعمالها، وتنوع أنشطتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة وقطاع الخدمات والمال

---

[1] - **خالد عبد العزيز الجوهري**، الاندماج بين الظاهرة و الهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، ابريل 2000، ص:170.

[2] - **احمد عبد الرحمان احمد**، العولمة، المظاهر و المسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد26، العدد2، ديسمبر1999، ص:63.

[3] - **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص:63.

[4]-Richard G et les autres , OP ,CTT ,P105.

[5] - **عبد الخالق عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح لهذا تحاول هده الشركات تحويل العالم إلي ميدان اقتصادي واحد من كل القيود، وقد ساعد المناخ الدولي القائم علي تنامي الاتحادات والتحالفات من خلال عمليات الدمج والمشاريع المشتركة علي نمو هذه الشركات فأصبحت تلعب الدور الكبير في التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.[1]

إضافة إلي ما سبق ومن أهم ما يميز ظاهرة العولمة هو زيادة انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تدير العولمة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي والبنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي .

بناء علي كل ما ذكر سلفا نستطيع القول بان هناك عوامل اقتصادية مختلفة أثرت كثيرا في دفع مسيرة العولمة وبالتالي بناء اقتصاد عالمي واحد لا تحده حدودا جغرافية وتحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات دولية ويستجيب لمتطلبات شركات عالمية عابرة للحدود الوطنية ويزيد من دائرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الثاني: اثأر و سلبيات و ايجابيات العولمة الاقتصادية.

لقد تعددت أثار العولمة الاقتصادية و ايجابياتها ألا أن هناك أيضا سلبيات التي سوف نتطرق لهم في هذا المبحث .

المطلب الاول : الآثار المترتبة علي العولمة الاقتصادية:

تضارب أهل الذكر الاقتصادي والسياسي حول مفهوم العولمة , فقد جعلها البعض مردفا "للأمركة", ومنهم من يراها مرادفا "للأوربية" ومنهم من يري أنها تعني اقتصادا كونيا... و هو ما جعل مارشال ماكماهون : " علي سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب ,فقد تحولنا جميعا إلى طاقم يتولي القيادة".[2]

إن الأمر المتفق عليه بين كافة القراء جميعا هو أن العولمة أصبحت أمرا واقعا ,لكن الخلاف بينهم حول أسبابها ونتائجها ومنافعها, وما هو الثمن الذي سيدفعه الأغنياء ؟ وما هو حجم الكارثة التي سيتعرض لها الفقراء؟، كما يري المؤيدون للعولمة, أنها لحظة رائعة في تاريخ البشرية، يحدث فيها تفوق السوق علي الدولة والاقتصاد و السياسة ...الخ،

---

[1] - **محمد السيد المليجي**، العولمة و قيمنا الأخلاقية، مجلة الرابطة، السنة38، العدد425، جوان 2000، ص:20.

[2] - **إبراهيم نافع**, انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة, الطبعة الأولى, دار الأهرام للنشر و التوزيع, 2002, ص: 29.

وعلى العموم أثار العولمة الاقتصادية الآتي:[1]

الآثار الاجتماعية: للعولمة إبعاد اجتماعية خطيرة نتيجة للفوضى الاقتصادية السادة في العالم فقد انعكست نتائجها سلبا خاصة علي دول الجنوب الفقيرة، إضافة إلى انتشار المدخرات العالمية، والبطالة والفقر، وتفشي الأمراض بأنواعها المختلفة، مما انجر عنه ظاهرة العنف والإجرام المنظم، ... الخ؛

الآثار السياسية: أمام بروز عالم بلا حدود اقتصادية و ثقافية أدي إلي بروز عالم بلا حدود سياسية، وربما في المستقبل يؤدي إلي وجود حكومة عالمية، وبالتالي الانتقال الحر للقرارات والتشريعات، وبذلك لم تعد الدولة القومية هي صاحبة القرار الوحيد، و بهذا أصبحت المقولة: إن السياسة في كل إرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل إرجاء العالم، أصبحت حقيقية فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما يكون لها صدى في كل العواصم، أي خروجها من نطاقها الوطني إلي العالمي، أي سياسة بلا حدود؛

– الآثار البيئة: خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، برزت في بيئة الإنسان أثار سلبية خطيرة، مست جوانب كثيرة من حياته منها، تلوث البيئة والطبيعة، والتي مست الهواء، الماء، الأرض (والتي هي مصدر الحياة الإنسان: كالأكسجين للتنفس، و الماء للشرب...)، والتي كان من نتائجها انتشار الإمراض الفتاكة، انتشار المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة الفتاكة غير مشروعة التطرف والعنف، وقد اتخذت هذه الآفات صفة عالمية ،فلم تبقي معزولة في منطقة معينة، ولا في إقليم محدد،فلم تعد إي دولة مواجه وتصدي لها، فأصبحت تستنجد وتنسق مع دول أخري أو منظمات جهوية أو عالمية ، كما أن التلوث لم ينحصر في بيئة الإنسان الطبيعية، بل امتد إلي بقية جوانب الحياة الاخري الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية ،الفكرية ... وهذا ما سنبينه بالتفصيل لاحقا.فاقتصاديات تركزت الثروة لدي فئة قليلة (الخمس الثري) أو خمس الرفاهية وسياسيا تصدر النموذج الغربي الأمريكي للعالم المتخلف بدعوى نشر الديمقراطية والمحافظة علي حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: أفاق العولمة الاقتصادية

إن مستقبل العولمة الاقتصادية ، وأفاق استمرارية تحققها وتوسع مديات هذ ا التحقق،يمكن إن يتضمن و يرتبط بما يلي: [2]

1– إن العولمة الاقتصادية ستستمر بالتحقق مستقبلا، وبمدويات تتسع عبر الزمن و بغض النظر عن السلبيات والايجابيات بحكم ما رافقها ويرافقها، وسيرافق تحققها من آليات وأساليب، ووسائل، وبالذات المتصل منها

[1] - **أحمد خليلي**, العولمة و أبعادها, مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية, مركز التكوين مريم بوعتورة, قسنطينة، ص:52.

[2] - *فليح حسن خلف*، مرجع سبق ذكره، ص ص: 382-383 .

بالتطورات التقنية التي تتزايد، وتتنوع وتتسع، وتتسارع باستمرار، وخاصة التقنيات المتقدمة عالية المستوي حالها في ذلك حال كل التطورات التقنية التي تحققت في فترات سابقة؛

2-أن العولمة الاقتصادية في تحققها ليست كلها شر وسلبيات، بل أنها في خير و ايجابية للعديد من الجهات وفي العديد من جوانبها وبالذات في الدول المتقدمة، وحتى في الدول النامية الأقل تقدما، ورغم محدودية الجهات التي تحقق مكاسب واستفادة من العولمة الاقتصادية بسبب الظروف الخاصة بهذه الدول، والجهات فيها، والمرتبطة بدرجة تطورها الأقل؛

3- إن العولمة الاقتصادية التي تتحقق حاليا في ظل هيمنة وسيطرة أمريكية على العالم، وفي ظل سيادة القطب الواحد، وسيادة النظام الاقتصادي الواحد، وهو النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي يكاد يكون هو السائد في معظم دول العالم إن لم يكن في جميعها تقريبا، وبالذات بعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، وهو الأمر الذي يمكن إن تتحقق من خلاله ونتيجة العولمة الاقتصادية التي تتم في إطاره سلبيات عديدة، وقد تكون واسعة، وقد تفوق الايجابيات، وبدرجة قد تكون كبيرة، وبالذات نتيجة ما يراد فرضه من عولمة اقتصاد في سوق حرة، خالية من أي قيود ومن أي تدخل والذي يمكن إن يحد من السلبيات ،ويعزز الايجابيات وبحيث يحصل نتيجة مثل هذا العولمة الاقتصادية حصول الأكثر قدرة، و الأكثر قوة علي كل أو معظم المنافع و المكاسب التي تتحقق نتيجة العولمة الاقتصادية؛

4- بروز مراكز قوة عديدة تبني و تقيم قوتها فعليا علي ارض الواقع، وبالذات في الجانب الاقتصادي، وبالاستناد إلي أسس وحقائق وواقعية مادية وعلمية ملموسة وبارزة وابرز هذه القوى أوربا، اليابان، والصين خلال فترة ليست بالبعيدة وبحيث تفرض هذه القوى نفسها بقوتها وبالذات الاقتصادية علي العولمة الاقتصادية، وتدفع باتجاهات لا تتيح انفراد قوة واحدة بالحصول علي الايجابيات والمنافع والمكاسب التي تتحقق نتيجة العولمة الاقتصادية، وكما هو الحال في الوقت الحاضر، وإنما ستتغير الكيفية التي يتم بها توزيع المكاسب والمنافع والايجابيات التي تحققها العولمة بحيث تشارك هذه القوى في الحصول عليها بصورة اكبر، وبحكم تزايد قواتها الاقتصادية، والسياسية، وحتى العسكرية، والتي تملكها وستملكها القوى الأساسية في العولمة الاقتصادية؛

5-إن الدول الأقل تقدما ستحقق هي الاخري قدر من التقدم حتى وان كان هذا التقدم رغم محدوديته ورغم طول الفترة الزمنية التي يمكن إن يتحقق فيها ألا انه سيتحقق في النهاية بحكم سنة الحياة والتطور الذي تفرض تحققه حتما وهو الأمر الذي يمكنها من زيادة قوتها وقدرتها و بالشكل الذي يسمح لها زيادة مشاركتها في العولمة الاقتصادية وفي التفاعل معها وفي الانتفاع من ثمارها ومنافعها ومكاسبها وبحيث ينجم عنه تحقق ايجابيات اكبر لها وتقل معه السلبيات التي تلحق بها، وتبعا لمدى قدراتها وجهدها،وإصرارها،واستمراريتها في إحداث تطورها ،إي إن

الدول التي تحقق تطور اكبر ستحقق لها منافع و مكاسب نتيجة العولمة الاقتصادية ،وان الدول التي تحقق تطور اقل ستتحقق لها منافع و مكاسب اكبر و ايجابيات اقل ،وتلحق بها سلبيات اكبر.

المطلب الثالث: ايجابيات و مخاطر العولمة الاقتصادية.

أبرزت العديد من الكتابات عدد من الآثار الايجابيات كما أنها أبرزت بعض مخاطر العولمة الاقتصادية تحذرنا منها والتي تتمثل في ما يلي:

أولا: الايجابيات

- جذب الاستثمار إلى القطاعات الاجتماعية
- زيادة النشاط التجاري الدولي
- السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريفة الجمركية.
- التخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ثانيا: المخاطر:

إن معرفة المخاطر التي تحف العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من يتعامل تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها ومن حدة هذه المخاطر:[1]

- ظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.
- إن القوى العسكرية التي كانت في خدمة الدولة وإستراتجيتها ستصبح في خدمة أهداف تتعلق بإستراتجية العولمة وهذا سيؤدي إلى أن تفرض القوى العظمى سيطرتها على العالم بفعل قوتها العسكرية وأنها سوف تخضعه إلى أوامرها وتتحكم في كل دولة وهو ما يسمى ب"الاستعمار المقبول" لدى الدول الضعيفة والنامية.

[1]- http://www.startimes.com/f.aspx?t=9388214

- أنها تركز على حرية الفرد إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه هذا الأخير من كل قيود الأخلاق والدين و الأعراف و الوصول به إلى مرحلة العدمية ويصبح أسيرا لكل ما يعرض عليه.
- أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادي،أما المصلحة العامة أصبحت هامشية في اقتصاد السوق.
- ظهور عملية الإغراق، والإغراق يرتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل عن سعر السوق المحلي وفي الحالة تعتبر السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق، وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة الجمركية.

المبحث الثالث: منظمات العولمة الاقتصادية.

يستند النظام الاقتصادي العالمي ، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد و بنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي : عولمة التجارة، عولمة التمويل ، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم ،من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة و تشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي احد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، من بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتون وودز" في صيف عام 1944 و يمكن التعرف علي صندوق النقد الدولي وأهدافه ووظائفه ومهامه وموارده والحصص المكونة له، وطريقة التصويت فيه، وأنواع القروض التي يتيحها والشروط التي يضعها الصندوق لمنح قروضه و مساندته وذلك علي النحو التالي:[1]

الفرع الأول: تعريفه و نشأته

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي علي انه "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم علي إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".

[1] - **عبد المطلب عبد الحميد**، العولمة الاقتصادية، منظماتها- شركاتها- تداعياتها ،2008، ص: 68.

وقد انشئ صندوق النقد الدولي في 25ديسمبرعام 1945، بموجب اتفاقية بريتون و ودز الموقعة في صيف عام 1944، من حوالي 44 دولة ،إلا إن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشاءه إلي 179دولة و بلغ عدد موظفيه2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل احد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد و التي تعمل علي تحقيق الاستقرار النقدي العالمي .

أهدافه: قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه و تأسيسه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:[1]

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي و سعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية و العمل علي زيادتها و تنشيطها و تسهيل مجرى النمو التجارة العالمية.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات و تقصير مدى هذا الاختلال.

الفرع الثاني : الوظائف والمهام

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فانه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلي التنافس علي تخفيض قيم عملاتها.
- 3إقامة نظام للمدفوعات متعدد الإطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلي إجراءات تقييدي ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل .
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمي "بحقوق السحب الخاصة ".
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي .
- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة

[1] - **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره ،ص ص:68-70.

الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدا يخصص موارد وقروض، تسمي بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل و يمثل في ذلك تدخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي .

- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلي علي الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت .
- يقوم بمرقبه النظام النقدي الدولي عموما .

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية

أن إنشاء منظمة التجارة العالمية تم في أطار العولمة الاقتصادية لتكمل بذلك إحكام العولمة علي الجوانب الأساسية لعمل الاقتصاد و يتمثل ذلك في ما يلي:

الفرع الأول : تعريفها و نشأتها

يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، علي إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي و لنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف علي قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة علي الإطراف المختلفة في العالم ،للوصول إلي إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي". [1]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أوروجواي و تشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية و إمامها طلبات للانضمام من 29دولة.

أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن القول إن مجموعة الأهداف التي يسعي إلي تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئسي هو تحرير التجارة الدولية(العالمية) إي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعي منظمة التجارة العالمية إلي تحقيق الأهداف التالية:

[1] - **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 93-96.

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد علي الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي .
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلي الاستخدام الأمثل للتلك الموارد، مع الحفاظ علي البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية المناسبة أللسوق الدولي لعجلة يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدولة النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل

الفرع الثاني: الوظائف والمهام

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أورجواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي: [1]

- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة إعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الإطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم، وتنظيم تسوية المنازعات.
- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها ،وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة .

الفرع الثالث: الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية[2]

- العمل على تحرير التجارة العالمية بين الدول الأعضاء من خلال الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية، وصولا إلي إلغائها الكامل من قبل كافة الدول في النهاية والإلغاء الكامل لكل القيود غير الجمركية منها و الإدارية وغيرها

[1] - عبد الحميد عبد المطلب،العولمة الاقتصادية، (منظماتها- شركاتها- تداعياتها) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:95-96.

[2] - فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية ، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، 2010، ص:272-273.

- إلغاء الدعم الذي يتم تقديمه، والدي يتصل بالتعاملات استيرادا وتصديرا، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق درجة منافسة اكبر في هده التعاملات كنتيجة لدلك، وبصورة تدريجية، وصولا إلي الإلغاء الكامل لهذا الدعم في النهاية.
- العمل على تلافي حصول حالات إغراق في التعاملات التجارية حني يتم ضمان تحقيق المنافسة بين المتعاملين، ومنعا للضرر الذي يلحق بالبعض، ولصالح البعض الأخر منهم
- العمل على حسم المنازعات وحل الخلافات وتجاوزها بالاستناد إلي القواعد والإجراءات المحددة لدلك،وفي ضوء ما تم التفاهم علية بخصوص دلك في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ،وباعتماد الإلية التي تحقق ذلك ،و التي تضمنتها الاتفاقية.
- إن تحرير تجارة السلع في الاتفاقية يتضمن شمول هذا التحرير كل من السلع الصناعية والزراعية، وشمول تحريرها من كافة القيود الجمركية، وغير الجمركية، وشموله كافة الدول بعدم التمييز بينها في تعاملاتها التجارية.
- تضمنت الاتفاقية استثناءات في تحرير التجارة تراعي فيها ظروف وأوضاع الدول الأعضاء فيها، ولفترة مؤقتة وحسب طبيعة هذه الأوضاع والظروف، وبالاعتماد فقط في هذه الاستثناءات التعريفة الجمركية،ودون غيرها.
- إن الاتفاقية تضمنت تحرير الخدمات التي يمكن إن تدخل في التعاملات التجارية ودون استثناء، وشاملة بذلك الخدمات المالية، والمصرفية، وخدمات النقل، والاتصال، والخدمات الاستشارية، والمقاولات، والخدمات السياحية، والخدمات المهنية، وبصورة تدريجية، وصولا إلي التحرير الكامل لها في النهاية.
- العمل علي ضمان حقوق الملكية الفكرية، والأدبية، و الفنية و التكنولوجية، وغيرها من خلال حماية هذه الحقوق كحقوق التأليف، و النشر، وبراءات الاختراع، و العلامات التجارية، وما إلي ذلك، و بشكل يتم من خلاله تحقق التوازن بين ضمان حقوق أصحاب هذه الملكية غير الملموسة، وضمان عدم إعاقة حركة التجارة الخارجية وحريتها.
- العمل علي تحرير الاستثمار المتصل و المرتبط بالتجارة الخارجية، من اجل الإسهام في تحريرها من خلال إلغاء القيود التي تفرض علي المستثمر الأجنبي، و التي يمكن إن تعيق حرية التجارة و عولمتها.
- إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية جوزت إقامة تكتلات تجارية إقليمية بما تتضمنه من مزايا تفضيلية لأعضائها بشرط إن لا ينجم عن ذلك زيادة ما كان مفروضا علي الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات قبل إقامتها، وضمن فترة أقصاها عشر سنوات اعتبارا من 1965/1/1.

وبذلك إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تجاوزت في مجالات شمولها، وسريانها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمة التجارة العالمية من اجل تحرير التجارة وعولمتها ما تضمنه اتفاقية الجات، بإضافة مجالات

جديدة كالزراعة والخدمات، والملكية الفكرية، والاستثمار، ولهذا تعتبر أكثر شمولا و اتساعا من سابقتها، و بذلك فإنها يمكن إن نسهم بدرجة اكبر وأوسع، وأسرع في تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال عولمة التجارة بتحريرها.

المطلب الثالث: البنك الدولي:

يمكن تعريف البنك الدولي علي انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فان مسئوليته تنصب أساسا علي سياسات التنمية و الاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص، و كذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله علي الاقتراض من أسواق المال. [1]

هذا وتتلخص وظائف و مهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية:

- العمل علي تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع و برامج التنمية و خاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا و التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305دولار سنويا.
- العمل علي زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة و المعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها علي تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، و اختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، و يقوم في ذلك الخبراء و المتخصصين في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة.
- العمل علي تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه و مشاريع الري و محطات توليد الكهرباء و السكك الحديدية و الطرق.
- القيام تطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات و إصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.
- علي مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، و بمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

[1] - **عبد المطلب عبد المجيد**، مرجع سبق ذكره، ص:80-84.

خلاصة الفصل:

العولمة ليست إلا ستاراً تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة القارات, و التي ترفع شعار العولمة كي تفسح لنفسها طريق التوغل, و ترفع شعار العولمة كي تزيل التشريعات المحلية و المنافسات المحلية, فتنتشر دون أي عائق, بغض النظر عما إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة في العالم الثالث.

1 - العولمة ليست ظاهرة تلقائية, بل فرضتها وقائع تاريخية معينة و أسهمت في تفعيلها و سرعة انتشارها.

و في الواقع ليس صحيحاً أن العولمة في حدّ ذاتها تضمن الخير لكل الناس, و ليس صحيحا كذلك أن العولمة في حدّ ذاتها شراً مطلقاً, و لكن العولمة لها إيجابياتها و لها سلبياتها التي يمكن تفاديها بأساليب معينة.

و الحقيقة الواضحة بشأن العولمة, هي أنّ هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة, بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش, على الرغم من أنها مندمجة في تيار العولمة. و بمرور السنوات, فإن التأثير المتراكم لهذه الظاهرة بدأ يعكس نفسه بصورة ملحوظة في معادلة واضحة, طرفها الأول الازدهار المتواصل و الشامل في كل مجالات الاقتصاد الأمريكي, و طرفها الثاني تراجع الاقتصاديات الأخرى, بدءاً من اقتصاديات الدول المتقدمة نفسها, و التي تنتقل و تهاجر منها رؤوس الأموال التي تحلم بالاستقرار في السوق الأمريكية المنتعشة إلى غيرها من الاقتصاديات.

منذ بدأت دول الجنوب أو ما يسمى بدول العالم الثالث النامية في الحصول على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية, و الهاجس الرئيسي الذي يشغل جميع الأذهان في هذه الدول هو: كيف يمكن تحقيق التنمية ؟ أو بعبارة أخرى: كيف يمكن لهذه الشعوب التي تحررت من رقبة الاستعمار أن تتحرر من رقبة التخلف و الجهل, الذي ران على صدورها عقوداً بل قروناً من الزمن. ولا بد من الاعتراف بأن ما تم إنجازه في العالم الثالث بشأن التنمية و التقدم, يعد ضئيلاً بالقياس إلى فترة الاستقلال التي تقرب من نصف قرن, ويعد هامشيا إذا ما قورن بالقفزات الهائلة والمتسارعة التي يتحرك بها العالم المتقدم, مما زاد من اتساعه الفجوة بين الشمال والجنوب, أو بين الدول الاستعمارية سابقا و مستعمراتها, التي حصلت على استقلالها لاحقاً, ولا خلاف كذلك حول النتائج و حصيلة عمليات التنمية التي جرت في الكثير من دول العالم الثالث, والواقع أن دول العالم الجنوب وشعوبها في حاجة إلى إستراتيجية سليمة تمكنها من تفادي مخاطر العولمة وتمكنها من الاستفادة مما تحمله من فرص إيجابية.

تمهيد:

تعتبر المؤسسات البنكية في العصر الحديث من أهم المنشات التي تساعد في تنمية النظام الاقتصادي للدول حيث تساهم بشكل فعال في تنظيم و تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال مختلف أشكال القروض و الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الائتمان والمنشات المالية و إلى النقود ، و إلى شكل من أشكال المؤسسات المصرفية إلا وهو البنوك التجارية ،نشأتها ، ماهيتها.... ،

المبحث الأول: الائتمان, المنشات المالية والنقود

تعد المنشآت المالية من مؤسسات الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي حيث تلعب دورا هاما و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية حيث يعتبر الائتمان من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة، والذي تقدمه لمختلف الأعوان الاقتصادية ، وتساهم النقود في تحريك العجلة الاقتصادية عن طريق عمليات التبادل بالسلع خدمات المتداولة بين الأفراد.

المطلب الأول: الائتمان

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة، والذي تقدمه إلى الأفراد كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين لتمويل مشاريعهم الاقتصادية بعدما عجزوا عن التمويل الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصارف والبنوك والمؤسسات ما كانت لتوفر الأموال اللازمة دون ودائع الأفراد المختلفة، وبدورها تقدمها في شكل قروض ، فهنا التكامل واضحا يظهر بين الأفراد والبنوك لتنمية الاقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان وأهميته

. يقصد بالائتمان منح الدائن لمدينه أجلا معينا لدفع الدين, كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان.[1]

و للائتمان عدة أشكال منها: تجارية, استهلاكية, مصرفية ودولية وهي كالتالي : [2]

- فالائتمان التجاري يقدمه أصحاب الأعمال من صناعيين وتجاريين بعضهم لبعض بشكل سلعي حيث يبيع البائع السلع للمشتري مع قبول تأخير في ميعاد السداد وذلك لضرورات عملية تتمثل في عدم تطابق وقت الإنتاج ووقت التداول للسلع في القطاعات المختلفة للاقتصاد مما يبرر البيع بالأجل.ويكون الائتمان التجاري قصير الأجل عادة؛
- ويكون الائتمان استهلاكيا: يقدمه أصحاب الأعمال إلى الأفراد لغرض شراء سلع الاستهلاك الشخصي والمنزلي بالتقسيط؛

[1] -**خبابه عبد الله**، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص: 40.
[2] - **شاكر القز ويني**، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ،ص: 7 - 8.

- ويكون الائتمان مصرفيا تقدمه البنوك . او المصارف . ويتخذ شكل يسلف نقدية موجهة إلى أصحاب الأعمال؛
- وقد يكون ائتمان الدولة حيث تحصل بموجبه الدولة على المال عن طريق إصدار السندات (ائتمان داخلي)أو عن طريق الاقتراض من الدولة أخرى (ائتمان دولي).

. أما أهمية الائتمان فيمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:[1]

1. الاقتصاد في استعمال النقود, بمعنى أن منح الأجل يغني مؤقتا عن استعمال النقود القانونية سواء معدنية أم ورقية؛
2. يمكن الاستغناء عن استعمال النقود القانونية بصورة نهائية ونوضح ذلك بمثال: فإذا كان (أ)قد حصل على دين من (ب) بمقدار 10000دج, و(ب) قد حصل على دين من (ج) بالمبلغ نفسه , هنا يستطيع (ب) ألان يطلب من (أ) تسديد الدين إلى (ج) بدلا من دفعه إلى (ب) . وبذلك يكون الائتمان قد أذى دورا نقديا هاما دون استعمال النقود بين أ,ب,ج,وتعرف هذه التسوية بالمقايضة؛
3. أن وجود الائتمان يفتح أفاقا رحبة أمام الطاقات الخلاقة و أصحاب المواهب في المجتمع . فكثيرا من هؤلاء قد يكونون في انتظار الفرصة التي تتيح الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات أو تطبيق اختراعات تعود على المجتمع بأكبر الفوائد؛
4. عن طريق نظام الائتمان يستطيع البنك أن يمنح عملاء قروضا بمبالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ باحتياطي نقدي قليل نسبيا . رغم هذا فالائتمان لا يخلو من احتمالات الأضرار بالاقتصاد الوطني وطبقا لأصول و قواعد إذا انحرف عنها الجهاز المصرفي تسبب أضرارا قد تصل إلى درجة الخطورة مثل :

أ – قد تسبب الأجهزة الائتمانية في حالة التضخم إذا ما أسرفت في خلق الائتمان, إذ أن المبالغة في تيسير الائتمان قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بما لهذا الأخير من مضار.

ب – قد يكون تيسير الائتمان أكثر من اللازم سببا في دعم مشروعات ضعيفة ذات كفاية اقتصادية منخفضة, و ينتج عن هذا أن تبقي في المجتمع نشاطات تسير على أسس غير اقتصادية.

الفرع الثاني: عناصر الائتمان وأساسه:

1. عناصر الائتمان:

يتكون الائتمان من جملة من العناصر نذكر منها العناصر التالية: [2]

[1] .**خبابه عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص،ص : 41 - 43.
[2] - **خبابه عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص ،ص: 40 - 41.

أ. تواجد دين إي قيام علاقة مديونية بين دائن ومدين أيا كان سبب هذه العلاقة و الائتمان يفترض توافر الثقة بين الدائن والمدين؛

ب. أن يكون هذا الدين في صورة نقدية؛

ت. تواجد الفاصل الزمني.فهناك الفارق الزمني بين وقوع الدين والوفاء به وهذا الأجل الزمني لا يتحقق بدون الائتمان؛

ث. تواجد عنصر المخاطرة، فعندما يقدم الدائن على منح الدين للمدين مع الانتظار فترة معينة، فان احتمال عدم دفع الدين يمثل خطر للدائن، ولذلك فان هناك مقابلا لتحمل هذه المخاطرة يتمثل في الفائدة.

2. أساس الائتمان:

يرتكز الائتمان بشكل رئيسي على الثقة المتوافرة لدى الدائن حول مقدرة المدين على سداد الدين، وفي هذا الصدد فقد اتفق الكثير من المختصين على المعايير الأربعة التالية الشخصية، رأس المال، المقدرة والضمان.

الفرع الثالث: وسائل الائتمان في الأمد القريب والأمد البعيد

1. وسائل الائتمان في الأمد القريب: تتعدد وسائل الائتمان في الأمد القريب إلى ما يلي :

1.1. السندات الخاصة في الأجل القريب:

تستخدم في العمليات التجارية اليومية على أساس شهادة دين تاجر على تاجر أخر وهي عدة أنواع منها: [1]

أ – **السند الاذني**: يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغا معينا مسجلا في السند في تاريخ معين لشخص أخر هو الدائن أو المستفيد حامل السند (الساحب والمستفيد فقط)؛

ب – **سند الرهن**: هو عبارة عن سند إذ أن له طابع خاص لأنه مضمون بسلع، مثال: يودع تاجر ما سلع في مخازن و يسلمه مسيروها شهادة بذلك يعرف بسند الرهن فإذا أراد تسليم سند الرهن إلى الدائن ، و يمكن لهذا الأخير باعتباره حاملا للسند أن ينقله إلى غيره بعد تظهيره ؛

ت – **سند الصندوق**: عبارة عن سند آذني محرر عن المؤسسات أو البنوك ليكتب به الأفراد وفيه يلتزم البنك أو المؤسسة التي قامت بدفع قيمة السند إلى المكتبين عند اجل الاستحقاق وتقوم هذه الهيئات بإصدار سندات الصندوق كلما كانت بحاجة إلى موارد مالية في الأجل القريب لان مدة استحقاق سند الصندوق محددة؛

[1]- **خبابه عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

ث – الكمبيالة أو السفتجة: تعتبر الكمبيالة أو السفتجة من أقدم الأوراق القابلة للتداول في الظهور ومن نظامها القانوني أخذت معظم القواعد القانونية المطبقة على باقي السندات والأوراق،[1] وهي تعهد كتابي بإعادة مبلغ افترضه شخص ما من احد البنوك التجارية ويمكن للبنك الاحتفاظ بالتعهد والذي يمثل (عقد إقراض يتولد عنه فوائد) حتى تاريخ الاستحقاق.[2]

2.1 السندات العامة في الأمد القريب: تصدر السندات العامة في الأمد القريب عند الخزينة العامة ,وهي عبارة عن سندات صندوق لا تختلف عن سندات الصندوق الخاصة, إلا باعتبار أن مصدرها هو الخزينة العمومية عوض أن يكون مصدرها احدي البنوك.

1.2.1 السندات المطبوعة: عبارة عن أوراق مطبوعة تصدرها الخزينة العامة لكن يكتب فيها الجمهور أي مجموعة الأفراد والمؤسسات ويستلم المكتب السند من صناديق الخزينة مقابل قرض يمنحه للدولة وعند نهاية مدة الاستحقاق التي تتراوح بين 6 أشهر إلى 5 سنوات ترجع له الخزينة دينه ,بإضافة فوائد على القرض الذي قدمه إليها للرفع من المدخرات بهذه الطريقة تمنح الحكومة تسهيلات عديدة: كتحديد معدل فائدة لسند الخزينة في مستوى معدل الفائدة الجاري به العمل في السوق النقدي، منح تسهيلات ضريبية للمكتبين ,وذلك بالترخيص لهم بعدم دفع ضرائب عن الفوائد والعائدات التي يجنونها نتيجة اكتتابهم في سندات الخزينة، منح المكتتبين عائدات مضافة إلى عائدات الفوائد وذلك عن طريق استعمال بعض التقنيات المالية في طريقة الإصدار كإصدار اقل من القيمة الاسمية أو إصدار اكبر منها.

2.2.1 شهادات الخزينة العمومية: هي عبارة عن سندات حكومية موجهة إلى البنوك والمؤسسات المالية لتكتتب فيها في إطار السياسة البنكية ، لان القوانين المالية والتشريعات تسمح لكل البنوك الاحتفاظ بقدر معين من هذه السندات وإيداعها في حساباتها الجارية في البنك المركزي. [3]

3.2.1 الحسابات الجارية [4]:

هي وثيقة مطبوعة من طرف البنك أو الخزينة أو البريد، يحررها صاحب الحساب ويكلف عن طريقها البنك بدفع مبلغ من النقود لشخص أخر (المستفيد) أو لولي أمره أو لحامله. ومن أنواعها:

[1]- **سعيد يوسف البستاني،** القانون الدولي للإسناد التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة الأولى، 2006، ص: 156.

[2]- **زياد رمضان، مروان شموط،** الأسواق المالية، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص: 57.

[3]- خبابه عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص : 45.

[4]-/http://sqarra.wordpress.com/deposit

أ . حساب البنك للاطلاع: هو حساب عادي خاص بالعائلات والأفراد الذين يودعون أموالهم في البنوك ،وهو حساب للاطلاع لان من حق صاحب الحساب أن يخرج أي قسط من ودائعه في أي وقت أراد وأيضا يمكنه أن يغذي حسابه بأموال جديدة وذلك بتسليمه البنك شيكات أو سندات خاصة وبالتالي تؤدي إلى تغير رصيد الحساب ويستخدم اليوم من طرف الموظفين و خاصة الشيك البريدي.

ب . الحساب الجاري:

يختلف الحساب الجاري عن حساب البنك للاطلاع في ما يلي :

. الحساب الجاري الخاص بالمؤسسات الصناعية والتجارية ناتج عن عقد بين الطرفين المتعاقدين .

. يمكن أن يصبح الحساب الجاري مدينا (سالبا) وفي نفس الوقت البنك يمد صاحب الحساب بالأموال (أي سحب على المكشوف) في أي وقت شاء، والعكس بالنسبة للشخص صاحب الحساب بإمكانه إيداع أمواله وإقراضها للبنك نتيجة العقد المبرم بينهما.

ج . الحساب بالأخطار السابق: عبارة عن ودائع لأجل وليس للاطلاع فلا يمكن لصاحب الحساب أن يسحب أمواله في أي وقت أراد إلا إذا كان البنك بدفتر تسجيل فيه عمليات الإيداع والسحب لذا سميت هذه الحسابات بالحسابات على الدفاتر وتكون فوائد هذه الحسابات اكبر من فوائد الحسابات الأخرى.

2 . وسائل الائتمان في الأجل البعيد (القيم المالية) [1]:

ظهرت وسائل الائتمان في الأمد البعيد نتيجة لتطور الشركات المتعددة الجنسيات وكان لزاما على هذه الشركات جمع موارد مالية ضخمة للقيام بالاستثمارات الضرورية لتسييرها فأخذت تصدر قيما مالية ليكتتب فيها الأفراد والمجتمعات، وهي تضم عناصر رئيسية التالية :

أ . أسهم الشريكات: هو شهادة ملكية خاص إلا انه وقع نقاش حادين القانونيين والاقتصاديين حول ماهية وضعية السهم هل هي سندات ملكية ؟ أم سندات الائتمان؟.

. من الجهة القانونية :يرى القانونيين بان السهم سند ملكية لان المساهم يساهم في تسيير الشركة وخاصة شركات التضامن ويتحمل نتائج الأعمال ,فإذا كانت أرباح فانه يتحصل عليها وان كانت خسائر فيتحمل تبعاتها

. أما الاقتصاديون :فيعتبرون السهم سند ائتمان لعدة أسباب منها:

[1]- **خبابه عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43 - 51.

. يمكن للمساهم أن يشارك في تسيير الشركة ,بحيث يبقى بعيدا عنها ولا يشارك في اجتماعاتها ,ويترك دور التسيير للمدرين والمساهمين الكبار .

. من حق المساهم أن ينقل السهم إلى غيره عن طريق بعيد في السوق المالي الشيء الذي يعطي للسهم صيغة سيولة نسبية وقيمة السهم تتغير حسب الغرض والطلب في السوق المالي

ب . حقوق المؤسسين: سندات يملكها المؤسسون لهم الشركات بدون أن يكون لها مقابل مالي .وان كانت تعطي لأصحابها نفس الحقوق المتعلقة بالسهم فإنها أسهم بدون مقابل مالي وحقوق المؤسسين سندات منقولة تباع وتشتري كما أن قيمتها تساير قيمة موجودات الشركة ونشاطاتها.

ج . سندات الشركات: بجانب رأس المال تستطيع الشركات أن تبحث عن موارد أخرى في شكل إصدار سندات ليكتتب بها الجمهور ,ومعنى ذلك أن بإمكان المشروعات المختلفة المحتاجة إلى تمويل قصد القيام باستثمارات والتي لا تريد أن ترفع رأسمالها أن تصدر سندات للعموم .إذن نفرض قدرا من الأموال من المكتتبين في السندات مقابل شهادات دين (هي السندات).

المطلب الثاني : المنشات المالية[1]

1. **تعريف المنشات المالية:** هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال (النقود) سواء كان هذا المكان بنوكا أو شركات تأمين أو سوقا مالية (بورصة)، إذن المنشاة المالية هي بعبارة أخرى مكان تدخله النقود وتخرج منه نقود أي آن محور التعامل فيه ليس السلعة ولا الخدمة وإنما النقد[2].

2. أهم المنشات المالية:

تكمن أهم المنشات المالية في :

أ **–المصارف (البنوك)التجارية:** وهي الصفة الغالبة للمصارف وأقدمها تاريخيا وتدخلها الأموال بشكل ودائع . أي أمانات . وتخرج منها بشكل قروض لأجال قصيرة غالبا؛

ب **–المصارف المتخصصة(استثمار . تشييد . تنمية):** وأموالها هي بالدرجة الأولى رأسمالها ثم المنح الحكومية والاقتراض طويل الأجل، وتخرج منها الأموال بشكل إقراض واستثمار لأجال متوسطة أو طويلة؛

ت **–منشات التوفير . أو الادخار:** وتدخلها الادخار الفردي لتخرج منها بشكل قروض . قصيرة ومتوسطة واستثمارات؛

[1]- شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ،ص : 9.
[2]- **محمد سعيد أنور سلطان**، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ـ الإسكندرية ، 2005، ص: 9.

ث –**منشات الاستثمار (في خدمة المستثمرين فقط)**: وتستثمر أموالها في الأوراق المالية. أي الأسهم و السندات تسوقها وتديرها لحساب ولصالح أصحابها؛

ج –**منشات التأمين**: وتدخلها الأموال بشكل أقساط تأمين، وتخرج منها بشكل تعويضات التأمين و أيضا بشكل استثمارات؛

ح –**منشات الوساطة المالية (للوسطاء الماليين في الأسواق النقدية و المالية . البورصة)**: وهي تعتمد على الاقتراض من المصارف وتعيد استخدام الأموال في الاستثمار؛

خ –**المنشات المالية الدولية** : (أي تتعدى حدود القطر الواحد) وهي تتولى تجميع المدخرات من أقطار مختلفة لكي تعيد استخدامها في قرص الاستثمار الممكنة مثلا البنك للإنشاء والتعمير وشركة التمويل الدولية والبنك العربي الإفريقي وغيرها.

ولكل ما سبق ذكره من أهم المنشات قد تهدف إلى الربح وحدها والى الصالح العام وحده ،أو كليهما معا.

كما أنه هناك منشات مالية مهمة جدا بحيث لا تهدف أساس للربح منها : [1]

أ –**البنوك المركزية**: وظيفتها إصدار العملة والرقابة على الائتمان المصرفي وعلى التحويل الخارجي ،و توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة النقدية؛

ب –**الخزينة العامة**: وتتولى تحصيل الإيرادات العامة والصرف على النفقات العامة وتتبع وزارة المالية التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

3. **أهمية المنشات المالية في الاقتصاد الوطني**: من تعريف المنشات المالية وتعدادها يتضح لنا مقدار أهميتها في الحياة الاقتصادية عموما : [2]

أ –فهي لازمة، أي ضرورية ولا غنى عنها للتبادل وذلك بما توفره من أساليب وأدوات تؤدي إلى تبسيط وتسريع و زيادة المبادلات، مثلا: استعمال الشيك؛

ب –وهي لازمة لتوجيه الادخار نحو الاستثمار، أي من يحتاجه فتراكم رأس المال سواء كان ملموسا كالمعدات أو غير ملموس كالتربية والتدريب، لا تتم إلا نتيجة الادخار؛

ت –وهي لازمة للتأمين ضد الحوادث، أي تغطية كلفتها بالتعويض، وفي ذلك حماية للمؤمن من له (فرد ،منشأة ،إدارة حكومة) وبالتالي للاقتصاد القومي.

[1]- شاكر القز ويني ، مرجع سبق ذكره ،ص:10.
[2]- **شاكر القز ويني**، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

المطلب الثالث: النقود

الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعشية أو على مستوى المجتمع عموما .

الفرع الأول: تطور التاريخي للنقود وأشكالها

لقد اتخذت النقود أشكال متعددة عبر مختلف العصور، تطورت بتطور النشاط الاقتصادي وأشكال التبادل بين المجتمعات بحيث ان النقود مرت بعدة أنظمة عبر تاريخ يمكن اتخاذها تاريخيا كما يلي:

1. نظام المقايضة[1]:

يعتبر نظام المقايضة أولى التبادل التجارية وهي ظاهرة قديمة تمتد جذورها في التاريخ إلى نشأة المجتمعات البشرية ويمكن تعريفها بأنها: الحصول على شيء ذي قيمة . منفعة . مقابل التنازل عن شيء ذي قيمة منفعة . عوضا عنه، ، كما أن نظام المقايضة أصبح غير صالح وذلك لعدة عيوب منها:

. صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات؛
. صعوبة تحديد معدلات التبادل بين السلع المختلفة والمتزايدة؛
. صعوبة التخزين لبعض السلع غير قابلة للتخزين بسبب التلف او انهاء الصلاحية؛
. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛
. عدم اعتماد وحدة قياس معينة.

2.نظام النقود السلعية:

ظهرت الصورة الثانية من صور التبادل التجاري بين الناس ومشتركة لديهم وشائعة بينهم ومقبولة لدى الجميع ومتوفرة بشكل كافي .فاتفقت المجتمعات الإنسانية على استخدام بعض السلع كوسيلة مبادلة وسيطة وكسلعة استهلاكية بنفس الوقت مثل القمح والحرير والأرز والشاي، وتتم عملية التبادل على مرحلتين: الأولى مبادلة

[1]- د.سعيد سامي الحلاق ، د.محمد محمود العجلوني ،النقود و البنوك ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،طبعة 2010،ص: 20.

السلعة الوسيطة التي تم الاتفاق على اعتبارها بمثابة وسيط في التبادل والثانية مبادلة السلعة المطلوبة بالسلعة التي تعتبر وسيط في التبادل [1].

3. النظام المعدني:

نتيجة للعيوب التي ظهرت في النقود السلعة ونتيجة للتطور المطرد في استخدام الأدوات والمعدات .فتطور حال البشرية من استخدام المعادن الرخيصة مثل النحاس والبرونز التي تفضل استخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وقد ظهر الذهب والفظة كبديل عن النقود السلعية لما لهما من خصائص مميزة وقدرة فائقة على القيام بوظائف النقود ومن أهم الأسباب التي آذت بهم إلى استعمال الذهب والفظة كنقود كالأتي:

..سهولة التعرف على الذهب والفظة؛

. سهولة التحمل والتخزين؛

. التجانس وسهولة التصنيف؛

. صعوبة تزيفها بما لها من خواص للون والصلابة والرنين؛

. قابليتها للتجزء دون أن تفقد أي قدر من قيمتها؛

. الثبات النسبي في قيمتها؛

. لم يخلو هذا النظام من بعض المساوئ التي كانت نتيجة لاستعمال المعادن الثمينة من طرف الأفراد منها ضياع أجزاء كبيرة من الذهب والفضة بسبب التقطيع والوزن صعوبة التحقق من درجة نقاوة المعدن .

وقد أذى هذا إلى تدخل الدولة من اجل إصدار النقود المصنوعة من الذهب و الفظة التي سمية بعملية صك النقود،[2] ويذكر بان أول عملية صك المعادن قد ظهرت قبل 600 عام قبل الميلاد ومع مرور الوقت تم إضافة الرسوم والأشكال وأسماء الحكام على النقود ولقد استمر العمل بها النظام حتى أواخر القرن العشرين،[3] وللنقود المعدنية شكلان[4]:

ا. **النقود القانونية:** وهي القطعة النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة وهي ذات وزن محدد من المعدن، وعلى درجة معينة من النقاوة؛

[1]- المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، منشورات دار الأديب ، طبعة 2006، ص : 36.
[2]- شاكر القز ويني ، مرجع سبق ذكره،ص ص :15،16.
[3]- د.سعيد سامي الحلاف ، د.محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره ، ص :24 .
[4]- د .أسامة محمد الفولي ، د.مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

ب . النقود القانونية المحدودة: وهي القطعة المعدنية التي لا تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمة ما تحتويه من مادة وتستخدم كوحدة نقدية مساعدة للنقود القانونية .

4 . نظام النقود الائتمانية: هي أية نقود، باستثناء النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها يتم تداولها بقيمة تفرق المادة المصنوعة منها كسلعة .واهم صور النقود الائتمانية في العصر الحديث هي : [1]

أ –العملات المساعدة: وهي عبارة عن القطع المعدنية التي يتم تداولها وتكون قيمة المعدن الداخل في صنعها اقل بكثير من قيمتها كنقود؛

ب –النقود المساعدة الرمزية: وتكون عادة نقود ورقية، وهي تعتبر بمثابة إيصال تداول على مخزن العملات المساعدة أو لوزن مكافئ من السبائك المودعة لدى الحكومة.

ت –النقود الورقية الحكومية: تصدر الحكومة في كثير من الدول نقودا ائتمانية، وغالبا ما تكون هذه النقود الورقية، وتظهر على بعض هذه النقود تعهد الحكومة بسداد قيمة هذه النقود بصور أخرى من النقود عند الطلب، ويحدث هذا الإصدار في فترات استثنائية.

الفرع الثاني :مفهوم النقود وخصائصها

لغويا يرجع أصل كلمة النقود إلى مسكوكات النقود الأولى الرومانية التي كانت تودع في معبد الإله gunomoneta كودائع تحتفظ وهدايا للتشكر، من خلال هذه المعاملة جاءت كلمة نقود، رغم أن الرومان كان يطلقون على النقود اسم " monisme" .[2]

أما اصطلاحا فمن الصعب وضع تعريف محددا للنقود فهناك من يعرفها بان النقود هي كل ما تفعله النقود، أو هي أي شئ جرى العرف والقانون على استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون ، بشرط أن يكون ذلك الشئ مقبولا عاما لدى الأفراد .[3]

وبناءا عليه يمكن أجمال خصائص النقود فيما يلي: [4]

[1]- د.ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة 2008، ص:33.
[2]- المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، منشورات دار الأديب ، طبعة 2006، ص: 11 .
[3]- شاكر القز ويني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 11.
[4]- حميدات محمود ، نظريات و السياسات النقدية ،دار الملكية للطباعة و الاعلام و النشر و التوزيع ، طبعة الاولى ،ص : 46.

أ –**صفة القبول العام:** حيث يجب أن تكون النقود مقبولة من طرف جميع الأفراد المجتمع أي لها صفة العمومية والقبول التام وهذا ما يجعلها ملزمة ومبرئة الذمة ويمكن أن ينشأ هذا القبول باتفاق من طرف أو من أفراد المجتمع كما يمكن أن ينشا بقرض أي يكون بقوة القانون كما هو شأن النقود الحديثة؛

ب –**صفة الدوام والثبات:** يجب أن تكون قيمة النقود ثابتة نسبيا لان عدم الثبات يؤدي الى فقد الثقة وخلق إضراب في المعاملات؛

ت –**صفة الندرة النسبية:** تعتبر الندرة عنصر أساسي لفرض الاحترام وتناسب مع حجم المعاملات والمحافظة على القيمة بحيث أن يكون عرض النقود في المجتمع متوازن مع كمية السلع و الخدمات المتاحة.

ومن خصائصها أيضا نجد:[1]

ث –**سهولة الحمل:** أن تكون النقود قابلة للحمل بسهولة لضمان شراء ما يكفي حاملها من السلع والخدمات؛

ج –**صعوبة التلف:** ويجب أن معمرة نسبيا وغير قابلة للتلف وقادرة على تحمل من السلع والخدمات؛

ح –**القابلية للتجزئة:** لابد من إمكانية تجزئة النقود إلى وحدات ملائمة لكافة المعاملات صغيرة كانت أو كبيرة؛

خ –**تجانس الوحدات:** لابد ان تكون أية وحدة مستعملة كنقود بديلا تاما للوحدة الاخرى المماثلة لها و تمتاز بنفس الدرجة من التفضيل .

الفرع الثالث: وظائف النقود

تنقسم وظائف النقود إلى قسمين: [2]

أ . الوظائف الاساسية وهي:

. وسيط للتبادل: تعتبر هذه الوظيفة اقدم وظيفة تؤديها النقود وأهمها، ولربما يعود ظهور النقود منذ البداية الى حاجة الناس لأداة مبادلة لتذليل صعوبات المقايضة وتسهيل عمليات التبادل بين افراد المجتمع؛

. مقياس للقيمة: مع تطور الاقتصاد وتوسع عمليات التبادل كان لبدة من استعمال النقود كمقياس لقيم لتبادل بين الاشياء إلا ان هته القيمة لا تتسم بالثبات بل قد تتغير من وقت الى اخر وفق العلاقة العكسية بين القدرة الشرائية لنقود ومستوى عام للأسعار .

[1]- د. سعيد سامي الحلاق ، د. محمد العجلوني ، مرجع سبق ذكره، ص: 34.
[2]- د. اسامة محمد الفولى، د. مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

ب . الوظائف الثانوية أو مشتقة:

– مستودع للقيمة: مند بداية استعمال النقود المعدنية اصبحت هذه الاخيرة تعتبر احسن مستودع للقيمة لأنها قادرة على تخزين الثروة ولكن مع زيادة استعمال النقود الائتمانية اصبحت النقود تقوم بها ته الوظيفة بصفة نسبية بسبب عدم ثبات في نسبتها؛

. معيار للمدفوعات الآجلة: استعمله النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة أي تسديد القروض في أجال لاحقة ومن خلال وظيفة النقود هذه استطاع أصحاب الأعمال من الحصول على القروض ومن البنوك لتمويل عمليات الإنتاج؛

. احتياطي لقروض البنوك: أن وجود كمية من النقود في البنوك من شأنها تمكين البنوك من إقراض عملائها وتيسير عمليات الائتمانية و الاقتراض ، فإذا كان لدى المتعاملين مع البنوك مبلغ من النقود فأنهم يستطيعون على أساسه (سواء أودع في البنك أم لم يودع) أن ينالوا قرضا أو يفتح لهم اعتماد.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول البنوك

تعتبر البنوك نوعا من انواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها الى التوسط بين المقترضين والمقرضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت اهميها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للاستثمار بوجه عام ولم تعد اهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية وإنما اصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف انواعها.

المطلب الأول: نشأة البنوك و تعريفها

الفرع الأول: نشأة البنوك

إنّ المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصّلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطوّرات الاقتصادية و الاجتماعية على مرّ العصور، فلم يظهر العمل المصرفي مكتمل المعالم بل اختلفت أشكاله ومظاهره منذ المدنيات الأولى، ومن ثمّ فإنّ البنوك في شكلها الحديث هي خلاصة تراكم أفكار اشتّقتها عن كل من:

. الصاغة: وهم الذين كانوا يقبلون الودائع المعدنية الثمينة؛

. الصيارفة: وهم الذين كانوا يبادلون مختلف العملات؛

. **التجار**: وهم الذين يقبلون الودائع لتوفرهم على الثّقة؛

. **المرابون العاديون**: وهم الذين كانوا يقرضون أموالهم مقابل عمولة (ربا).

إذن، فوظائف ونوعية خدمات البنوك الحديثة ليست إلاّ استمرارا طبيعيا لعمليات عرفت منذ القدم وتبلورت إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن، ولعلّ مسحا تاريخيا من شأنه أن يسلّط الضّوء على نشأة وتطور البنوك، بحيث مرت بالمراحل التالية:.

أ.العصر القديم:

تبيّن دراسات التاريخ القديم أن الملامح الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم، بلاد مابين النهرين، la Mésopotamie) في الألف الرابعة قبل الميلاد،[1] ومع ذلك لم تظهر للصّرافة مقوّمات الوجود كحرفة مستقلة، كما يرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي ونشره في البحر الأبيض المتوسط،[2] وذلك قبل الميلاد بأربع قرون، وعنهم تتلمذ الرّومان آخذين بالأصول المصرفية عبر أرجاء العالم القديم بحكم اتّساع دائرة نفوذهم، كما قطع الفن المصرفي أشواطا متقدمة خلال القرنين الأول والثاني بعد الميلاد. و إنّ الأناجيل التي تتحدّث عن حياة السيد المسيح _عليه السلام _ تدل على انتشار هذه العادة في الشرق وعلى أرض فلسطين منذ القرن الأول للميلاد، حيث ورد في الإنجيل: ودخل يسوع إلى هيكل الله وأخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل وقلب موائد الصّيارفة...الخ.[3]

وبقي التّنظيم المصرفي قائما في الإمبراطورية الرّومانية إلى أن قضي عليه بفعل الاضطرابات الأمنية و انقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة ،مما تسبّب في محو نظم الإئتمان و إختفائها حتىّ أواخر القرون الوسطى،بعدما بدأت التجارة والصناعة تنتعش في أوربا.

بذلك يتّضح أنّ العمليات البنكية ليست حديثة العهد، بل هي قديمة، وقد تناقلتها مختلف الحضارات و طورتها ممّا أسفر على ميلاد البنوك في شكلها الحديث وذلك في أواخر العصور الوسطى.

ب. أواخر العصور الوسطى :

إنّ البنوك بشكلها الحالي تعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى عندما إشتهرت التجارة في المدن الإيطالية مثل: جنوة وفلورنسة، وترتّب على ذلك تكدّس الثّروات النقدية لدى النّاس، وقضت الضّرورة بالتعامل

[1]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ، ص:25.
[2]- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1962 ، ص:180.
[3]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر، الأردن، 1998 ، ص:17.

مع أفراد في فرز المسكوكات ووزنها زيادة عن المحافظة عليها من السّرقة و الضياع،هؤلاء الأفراد هم الصّاغة والصيارفة، الذين ورثت عنهم البنوك التجارية الوظيفة الأولى، وهي قبول الودائع، وقد كان الصّاغة والصيارفة يقبلون الودائع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية _ تعهّدا من المودع لديه بردّ الوديعة _ للمودع عند طلبها، ثم بدأ تحويل الودائع من طرف إلى أخر بحضور الطرفين، ولسداد المعاملات التجارية فيما بعد اكتفوا بمجرد التظهير.

وبمرور الوقت رسخت ثقة النّاس في الصيارفة فظهرت شهادات الإيداع لحاملها والتي كانت النواة الأولى لكلّ من الشّيك و البنكنوت في شكليهما الحديثين _ وهي الوظيفة الثانية التي ورثتها البنوك التجارية عن الصّاغة و الصيارفة- .

ومنذ القرن الرّابع عشر، سمح الصّاغة والتجار لبعض عملائهم بالسّحب على المكشوف وقد نتج عن الإفراط في هذه العملية إفلاس عدد من المؤسسات، مما استدعي إنشاء بنوك حكومية تضمن حفظ وسلامة الودائع، حيث تمّ إنشاء أوّل بنك حكومي عام 1587م في البندقية، [1] وبجانب قبول الودائع فقد عمد الصّاغة و الصيارفة و كبار التجار إلى استعمال أموالهم الخاصّة في شتّى ميادين التجارة و الأعمال _ في بداية الأمر_ ،و في مرحلة موالية انتقلوا إلى تثمير أموال الغير عند إكتشافهم أنّ جزءا كبيرا من الودائع الجارية يظل راكدا دون أن يسحب.

وبذلك تهافت الناس على طلب رؤوس الأموال قصد استثمارها مما أدى إلى زيادة موارد الإئتمان، وهنا تدرّج الفنّ المصرفي في التقدم باكتشاف الصيارفة الشطر الأكبر من الودائع الجارية المكدّسة في خزائنهم في القيام بعمليات التّسليف والإقراض دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر[2].

ومن ثمّ تكون البنوك التجارية قد ورثت عن الصّاغة والصيارفة الوظيفة الثالثة، وهي تقديم القروض مقابل سعر فائدة .

ج . المرحلة الحاسمة في تطور الفن المصرفي (خلق النقود):

إنّ تطوّر العمليات المصرفية من قبول الودائع ثم الإقراض من الأموال الخاصّة فالإقراض من أموال المودعين، أدخلت الفن المصرفي في مرحلة جديدة عندما أبدى النّاس استعدادهم لقبول إيصالات الإيداع بديلا عن النقود في الوفاء بالتزاماتهم. حيث أصبح باستطاعة البنوك إحلال تعهّداتها بالدفع محلّ النقود، أي إقراض النّاس ما ليس عندها بواسطة منح القروض والتسهيلات المصرفية لعملائها، كما أنّ التطور في العمل المصرفي بما يمثل من أهمية وخطورة بحيث يعدّ تحوّلا كبيرا وحاسما في نشاط المصارف التجارية لأنّها أصبحت قادرة على خلق نقود تضاف إلى

[1]- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، طبعة 1، بيروت، 1996 ، ص:43.
[2]- محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص:183.

دائرة التداول النقدي،[1] لذا فإن أهمّ ما يميّز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم (خلق الودائع).[2]

د. القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:

إنّ تطور الممارسات المالية وزيادة وقعها على النشاط الإقتصادي جعلت من الصرّاف يرتقي إلى بيت صيرفة ثمّ إلى بنك، وعلى إثر الإكتشافات الجغرافية بداية من القرن السادس عشر وما تبعها من تدفق في الخيرات والمعادن النفيسة، تزايدت التجارة في كل من إسبانيا و البرتغال ثمّ في هولندا و بعد ذلك في إنجلترا و فرنسا، ممّا دفع بالأعمال البنكية إلى أكثر ازدهار، ومنذ بداية القرن الثامن عشر، أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات.

وخلال القرن التاسع عشر، وبانتشار الثورة الصناعية دخلت أوربا عصر الإنتاج الكبير الذي يحتاج تسييره إلى أموال كبيرة، فظهرت الحاجة إلي بنوك كبيرة في شكل شركات مساهمة اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان، كما تمّ خلال هذه الفترة تأسيس بنوك متخصّصة في الائتمان العقّاري و الزراعي و الصناعي، وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت حركة تركز البنوك، حيث تميّزت بتركّز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك، وذلك بواسطة الاندماج، أو بطريقة الشركات القابضة، و بذلك اضمحلّ عدد من البنوك الصغيرة.

وأمام هذا التطور توسّعت البنوك في جميع المدّخرات والأموال ووضعها تحت تصرّف أصحاب المشروعات، وبذلك أصبحت للبنوك وظيفتان وهما:3

- **الوظيفة النقدية:** وتتمثل في تزويد الآخرين بالنقود و تنظيم تداولها؛
- **الوظيفة التمويلية:** وتتمثل في المساهمة في تمويل المشروعات.

ولعلّ اتساع دائرة البنوك هو ما جعل إحدى اللّجان الإقتصادية البريطانية في القرن 19 كتبت تقول: حيثما تشترى الواردات البريطانية وحيثما تباع الصادرات البريطانية، فإنه يوجد هناك إمّا بنك محلّي مرتبط أوثق الارتباط بلندن، وإمّا بنك بريطاني يتولىّ تسيير التجارة البريطانية. [4]

---

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، طبعة 4، الأردن، 1998، ص: 123.
[2]- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص: 274.
[3]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 96،95 .
[4]- فؤاد مرسي ، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980 ، ص: 25.

هـ. العصر الحديث:

شهدت البنوك خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تحدّيات هائلة، فلقد تميّزت هذه الفترة بتطور وتنوع البنوك وتجدّد أعمالها، ممّا أوصلها مرتبة قيادة اقتصاديات الدول الحديثة، كما يواجه العمل المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة على المستوى العالمي، وتتمحور حول مجالات رئيسية وهي:

. الإبتكارات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في تقديم و أداء الخدمة المصرفية؛
. تقديم منتجات حديثة تستلهم التطورات العالمية في أسواق المال؛
. الطرق الإلكترونية الحديثة في أداء المستندات وطرق تداولها.

ولقد تعدّدت هذه التطورات المتلاحقة واشتدّت حدّة المنافسة المصرفية الدولية إلى أن أصبح العمل المصرفي" صناعة كاملة . [1]

وهكذا نشأت البنوك وتطورت باعتبارها مؤسسات وظيفتها الرئيسية تقترض لتقرض،[2] ذلك ما خوّل لها تسهيل المعاملات الإقتصادية، فتنوّعت وظائفها وتعدّدت خدماتها مع الزمن إلى أن أصبحت على شكلها الحالي.

الفرع الثاني : تعريف البنوك

كلمة بنك هي كلمة ايطالية (banco) وتعني (banc)، وكان يقصد بها في بداية الامر المصطبة التي يتم الجلوس عليها الصرافون من اجل تحويل العملات ولقد تطورت كلمة بنك الى كلمة يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها حساب وتبادل العملة، ثم اصبحت تعني المكان الذي تتواجد به المنضدة وتجري فيه عملية المتاجرة بالنقود، ومنه يمكن تعريف البنك على انه :

. منشأه تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او الدولة من اجل اقراضها او استثمارها مرة اخرى وفق شروط معينة.[3]

. تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع و بما يتماشي مع التغير المستمر في البيئة المصرفية . [4]

و بهذا فانه لا يمكن إيجاد تعريفا واحدا للبنك و ذلك يرجع الى اختلاف الانظمة و القوانين التي تحدد طبيعة و نوع نشاطها من بلد الى بلد اخر .

---

[1]- أحمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ط1، مطابع المستقبل، مصر، 1998/1997 ، ص: 3 .
[2]- كامل بكري وأحمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1989 ، ص: 320.
[3]- شاكر القزويني ،مرجع سبق ذكره ، ص ،ص 25،26.
[4]- د. محمد فتحي البديوى ، ادارة البنوك، المكتبة الأكاديمية ، شركة مساهمة مصرية ، 2012، ص :15.

وبصفة عامة فان البنك هو مؤسسة مالية تتعامل في النقود وذلك عن طريق جمع الفائض النقود من حاجة الافراد ، و تحويلها الى إلى الافراد الذين بحاجة اليها لاستعمالها في اغراض منتجة، او استثمارها عن طريق تمويل هته المشاريع.

المطلب الثاني: دور البنوك و وظائفها

تلعب البنوك دور هام في مجال التنمية الاقتصادية من خلال أدائها لعدة وظائف و التي يتم إدراجها في هذا المطلب :

الفرع الأول : دور البنوك[1]

يعتبر البنك مؤسسة اقتصادية يقوم بعدة عمليات تتمثل في :

. تامين سيولة الدولة كلما كانت الدولة بحاجة اليها عن طريق سندات الخزينة اذ تقوم المصارف بإقراض الدولة مبالغ بفوائد متدنية ، ومقرض الدولة هو البنك المركزي .

. يلعب البنك دور الوسيط بين اصحاب رؤوس الاموال و اصحاب المشاريع الذين هم بحاجة الى رؤوس الاموال بقدر معين .

. تنشيط الاقتصاد الوطني خاصة الدول ذات النظام الحر .

. خلق النقود ، وذلك عن طريق اعطاء القارض للمقرض حق السحب المبلغ في حدود قرضه بواسطة الشيكات .

. تامين فرص العمل ، وذلك عن طريق توظيف المستخدمين فيه لا يستهان به ، و يوفر عدة تخصصات .

. حفظ القيم المالية و محافظة على الدخول في البورصة .

. وتوجد عمليات مختلفة تقوم بها البنوك وهي كما يلي :[2]

1. عمليات مع الخارج : و تتمثل في قرض المورد ، قرض المشتري ، الاعتماد المستندين ... و غيرها .

2 . عمليات الصندوق : و تتمثل في الودائع التي يتلقاها البنك من الجمهور في عمليات الدفع ، و السبب في عمليات تحويل الاموال .

3 . عمليات القروض : ان عمليات القروض عديدة جدا نذكر منها في ما يلي : خصم الاوراق المالية و التجارية ، تقديم القروض النقدية ... وغيرها.

الفرع الثاني: وظائف البنوك

تنقسم الوظائف البنوك حسب كل نوع من انواع البنوك فهيا كالأتي :

[1]- بن جندي محمد ، بن العربي عيسي، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، دفعة 2011- 2012، ص :6.

أولا: وظائف البنوك المركزية:

تنحصر وظائف البنوك المركزية فيما يلي :

أ . البنك المركزي بنك الإصدار: يتولى البنك المركزي مهمة اصدار العملة الورقية ، بالقدر الذي يتفق و السياسة العامة للدولة، وبما يعطي اوراق النقد الثقة اللازمة فيها لتعامل الأفراد، وعند اصدار بنك المركزي كمية معينة من النقد كخصوم تقابلها اصول حيث يحصل عليها البنك المركزي بقدر قيمتها و تتمثل هذه الاصول في: الذهب، عملات أجنبية، اذون الخزينة، الصكوك التي تمثل التزامات في البنوك التجارية.[1]

ب . البنك المركزي بنك الحكومة: يقوم البنك المركزي في كل دولة بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في حل المشاكل المالية وفي هذا المجال يقوم البنك المركزي بوظائف متعددة اهمها ما يلي: [2]

. الاحتفاظ بحسابات البنوك: اذ تودع الحكومة حصيلة ايرادتها في حسابات عندما تريد القيام بنفقاتها .

. تقترض الحكومة عند الحاجة عن طريق اصدار عملات ورقية جديدة بالسندات و الاذونات التي تقدمها الحكومة لمواجهة العجز في الميزانية .

. تقديم الاستشمارات المالية و النقدية الى الحكومة الاتخاذ الاجراءات العلاجية الملائمة .

ج . البنك المركزي بنك البنوك: ان البنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها كما تلجا اليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية ، بالإضافة الى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك عن طريق مد يد العون لها في اوقات الازمات .[3]

د . البنك المركزي هو المشرف على شئون الائتمان : وهي من اهم وظائف البنك المركزى في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية وترجع اسباب قيام بهذه الوظيفة الدور الذى تلعبه البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية ،لان هته الاخيرة قادرة على خلق الائتمان فبهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له اثار مباشرة و غير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي

[1]- د.عبد الرحمن يسرى احمد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،دار الجامعة ،2003،ص 63.
[2]- سليمان أبو دياب ، مرجع سبق ذكره،ص:93.
[3]- شاكر القز ويني ، مرجع سبق ذكره ،ص :32.

هـ . الرقابة: من اهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث ،نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي . [1]

ثانيا : وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعده وظائف هامة منها: [2]

- قبول ودائع الافراد والهيئات التي تدفع عند الطلب او بناء على اخطار سابق او بعد انتهاء اجل محدد؛
- جذب الودائع وذلك عن طريق تنمية الوعي الادخاري ،و حث الافراد و الهيئات على الادخار؛
- منح التسهيلات الائتمانية . قصيرة الاجل فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض و السلفيات للعملاء لتمويل عمليات الانتاج و التسويق الداخلى و الخارجي في مقابل تطلب البنوك بتقديم الضمانات الكافية للبنك لتجنب المخاطر؛
- تحصيل وخصم الاوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات و أجور، وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الاوراق التجارية؛
- تقديم صناديق الاستثمار و صناديق العوائد السنوية الدورية ؛
- تقديم خدمات بنوك الاستثمار و البنوك المتخصصة؛
- المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة؛
- تمويل مشروعات الامتياز .

هذا ويظهر الشكل التالي ملخصا لأوجه النشاطات الرئيسية للبنك تجاري:

[1]- د. عبد الرحمن يسرى احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص :70 - 71.
[2]- د.محمد فتحي البويوى ، مرجع سبق ذكره ، ص:27.

الشكل رقم:(02):أوجه النشاطات الرئيسية للبنك التجاري

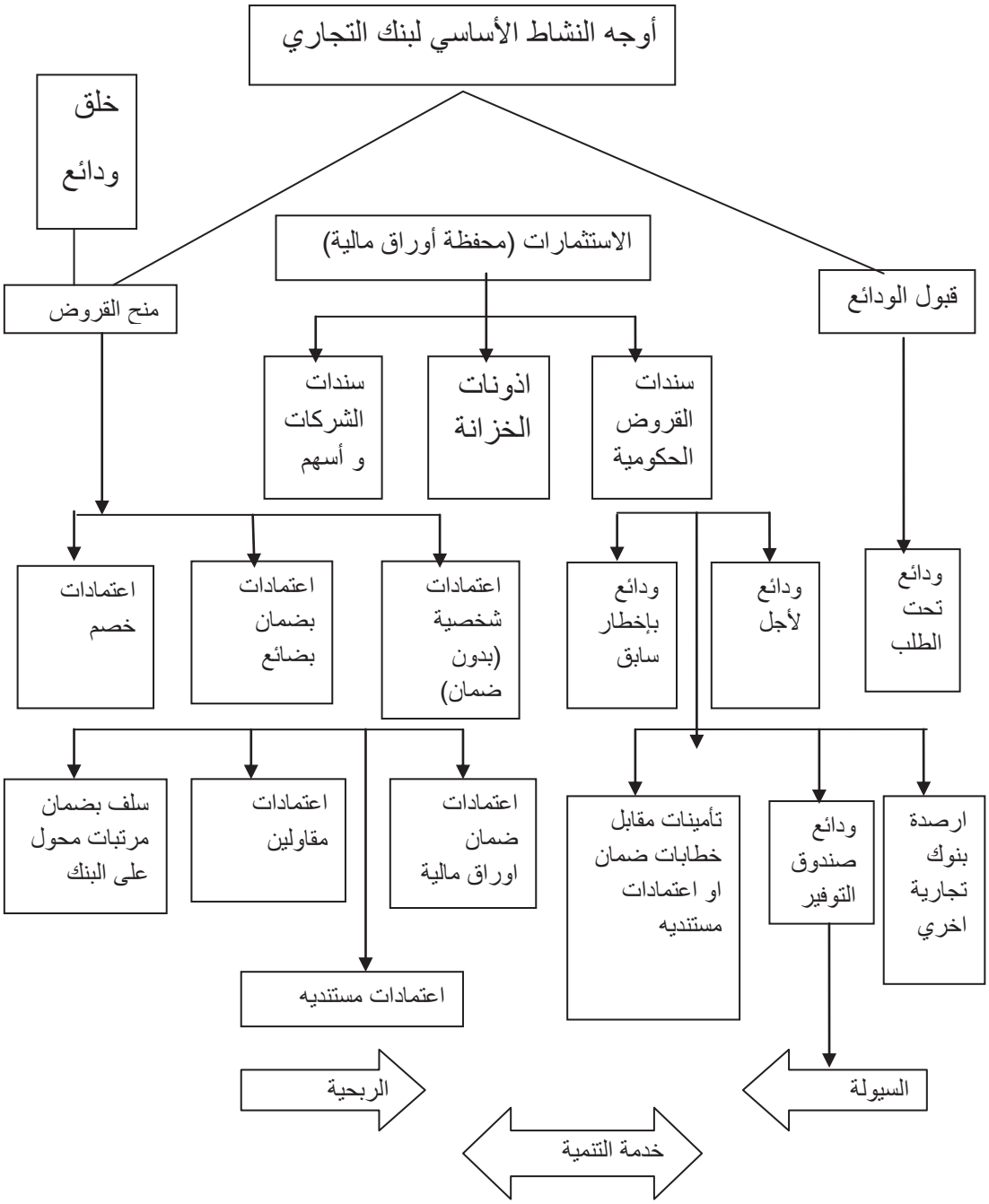

المصدر: عبد الغفار حنفي، رسمية فرقاص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997 ، ص: 46.

المطلب الثالث : أنواع البنوك وخصائصها

تختلف الدول العالم من حيث نظمها الاقتصادية ،لهذا تختلف النظم المصرفية من دولة الى دولة اخرى ، ويتكون الجهاز المصرفي في اى دولة من الدول من عدد من البنوك تختلف غي انواعها تبعا لتخصصاتها .

الفرع الأول: البنوك المركزية والبنوك التجارية

1 . البنوك المركزية:

لقد جاءت نشأة البنك المركزي بعد نشأة البنوك التجارية ظهر في بداية الامر كبنك من البنوك التجارية و اضيفت له بعض الوظائف الجديدة ، و لقد ظهر اولى البنوك المركزية في : السويد عام 1668، انجلترا عام 1694 ،فرنسا عام 1800،هولندا عام 1814و النمسا عام 1817. و منذ نشأة البنوك المركزية قامت بإصدار بنكنوت وتولي الأعمال المصرفية للحكومة جنبا إلى جنب مع الاعمال المصرفية العادية .[1]

يمكن تعريف البنك المركزي على انه مؤسسة نقدية تحتل الصدارة في الجهاز المصرفي ، وهو يشرف على تشرف على السياسة الائتمانية في الدولة مما يترتب عنها اثار هامة في النظام الاقتصادي و النظام الاجتماعي[2] . يرى سام ويلسون أن " البنك المركزي هو بنك البنوك و وظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود[3]

خصائصه:

إن للبنك المركزي عدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات ، حيث يمكن أن نستخلصها من مختلف التعاريف له، و يمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي :[4]

1 –هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية * إلى أصول نقدية و الأصول النقدية إلى أصول حقيقية و هو المهيمن على شؤون النقد و الائتمان في الاقتصاد القومي .

---

[1]- شنوفي نجاة ،بوبكر ربيعة ، ويان نورة ،النظام المصرفي و الاستثمار المالي ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس ـقسم علوم التسيير ـتخصص مالية ،دفعة 2006- 2007،ص :7.

[2]- سليمان أبو ذياب ، مرجع سبق ذكره، ص :35.

[3]– شملول حسينة ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير، الجزائر ، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،2001 ،ص:3.

[4]– مصطفى رشدي شيحة ، النقود ، الائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999، ص :75-76.

2 –يحتل البنك المركزي الصدارة و قمة الهرم في جهاز المصرفي ، وهو سلطة التي تراقب البنوك التجارية ،و يؤثر عليها في خلق نقود الودائع من ناحية ، ويستطيع خلق و تدمير النقود القانونية من ناحية اخرى.

3 –ان ما يميز البنك المركزي عن البنوك التجارية انه المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في اصدار النقود ويشرف على الائتمان ولا نعارض ان للبنك المركزي عدد من الفروع الاقليمية له في أنحاء البلد ما ، فهي تؤدي في وظائفه ليس إلا .

4 –إن النقد المصدر من طرف البنك المركزي هو نقد قانوني له قوة إبراء غير محدودة لتسديد الديون و وسيط للمبادلة ، مقبول من طرف الجميع ، أي له صفة العمومية ، كما يتمتع بسيولة عالية ، و هي نقود نهائية لا يمكن إبدالها إلى أنواع أخرى من النقود ، ذات مصدر وحيد (البنك المركزي)

5 –البنك المركزي مؤسسة عامة و هو اتجاه عام يسود أغلبية اقتصاديات العالم أي أن ملكيته تعود للشعب (أي للدولة) لما له من أهمية و خطورة في الوظائف التي يقوم بها سواء من حيث إصداره للنقود القانونية او من حيث تأثيره في خلق الودائع ، و لا يجب أن يكون الهدف من البنك المركزي تحقيق اكبر قدر من الأرباح بل تكون أهدافه مغايرة لهدف المشروعات الخاصة أي تخدم الصالح العام و تضمن حقوق الدولة و الفرد .

6 –يتعرض اقتصار قيام البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود و الإشراف على الائتمان و ابتعاده عن القيام بالوظائف و العمليات النقدية العادية للبنوك التجارية إلى رأيين هما :

6-1 تقتصر وظائف البنك المركزي في انجلترا على الإصدار و الإشراف العام على البنوك التجارية و الائتمان

6-2 يقوم البنك المركزي في فرنسا إلى جانب الوظيفتين السابقتين بوظائف البنك التجاري العادي.

2– البنوك التجارية: إن حاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن أمينة لحفظ أمواله دفعته إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية و كانت هذه المؤسسات تتقاضى فائدة على الأموال المودعة لديها ، و لم يعد يقتصر عمل المصرف على إيداع الأموال و سحبها فقط بل أصبح يؤدي أعمالا و وظائف في خدمة التجارة و الاقتصاد

2-1 تعريف البنوك التجارية: البنوك التجارية تمثل النوع الثاني من المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي لاقتصاد ما ، ويمكن تعريفه على النحو التالي:

تعريف1: البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح [1].

[1]– سلمان أبو دياب ، مرجع سبق ذكره،ص : 110 .

تعريف2: البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او مؤسسات الأعمال لغرض اقتراضها للآخرين وفق أسس معينة او استثمارها في أوراق مالية (أسهم و سندات) محددة .

تعريف 3: البنك التجاري هو احد المنشات المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح وهو المكان الذي يلتقي فيه عرض الاموال بالطلب عليها.[1]

ومن جهة اخرى نجد ان البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد و توفير الاموال اللازمة للاستثمار و استخدام الأموال بأسلوب منظم طبقا للأصول المصرفية المعروفة ، وتقوم البنوك التجارية على عديد من المشروعات و تساهم في توفير العملات المحلية و الأجنبية للمنشات القائمة .

خصائص البنوك التجارية: [2]

يتمتع البنوك التجارية بالخصائص التالية:

. تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه :

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك , في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

. تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد :

حيث البنوك التجارية تتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية , هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي, فالأولى إبرائية وغير نهائية ,والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، تتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، وهي تخاطب كافة القطاعات في حين أنها تخاطب القطاع الاقتصادي.

. تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس المصرف المركزي:

[1]- د.محمد سعيد سلطان ،إدارة البنوك،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص: 14 .
[2]- سليمان أبو ذياب ، مرجع سبق ذكره، ص:114.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية ، تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري

تعد فعالية القطاع المصرفي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيزا للنمو الاقتصادي كما انه يعتبر قناة فعالة في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومر دودية .

لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث عن النظام المصرفي الجزائري وكيفية تطويره قبل أن يستقبل الجزائر وبعد استقلالها حتى بداية الإصلاحات، بادئين بالتكلم عن القطاع المصرفي بشكل عام ثم الغوص في صلب الموضوع .

المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي وأهميته

يعتبر الجهاز المصرفي من النشاطات الأكثر تأثرا بالتطورات العالمية حيث يعمل دوما على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن اعتبار هذا التحقيق سببا في امتداد أعمال المؤسسات في ظل التطورات الحالية خاصة في ظل العولمة و من هذا المنطلق نصنف هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الاول : تعريف النظام المصرفي

النظام المصرفي عدة تعارف منها :

. حسب القانون 06.88 لـ 12 جانفي 1988 بأنه مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الاخرين على اسس قواعد تجارية ، تخضع لمبدأ التنظيم و الانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي و تكون محررة من كل القيود ولها الحرية في تمويل المشاريع .[1]

. النظام المصرفي هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو غيرها والبنك الذي سيشرف على النظام المصرفي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى البنك المركزي أو بنك البنوك.

[1]- د .الطيب ياسين جامعة الجزائر ،مجلة الباحث العدد الثالث ، 2005، ص : 49.

. النظام المصرفي هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

الفرع الثاني: أهمية النظام المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها و المالية ، فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال و الأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف عديدة من أهمها:[2]

زيادة النمو الاقتصادي و تشجيع عملية الادخار و الاستثمار لدى المواطنين، وقد عبر العديد من الكتاب عن هذه الحقيقة بقولهم : أن البنوك هي الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار ، و من بين مجالات الاستثمار الحصول على الأموال .

المطلب الثاني: لمحة عن أهم مؤسسات النظام المصرفي الجزائري

الجهاز المصرفي هو البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد أكثر تطورا، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الاستثمار أو الايداع، ... إلخ.

ولقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال جهاز مصرفيا متكونا من عدة بنوك ولكنه لم يتلاءم مع اقتصادها وتوجهها، لذلك فقد أحدثت وما زالت تحدث عدة تغيرات في جهازها المصرفي حيث أنشأت بنوكا جديدة من أجل خدمة المجتمع وتطوير الاقتصاد، وعلى العموم فقد مر النظام المصرفي الجزائري بثلاث مراحل منذ الاستقلال وهي:[3]

أ- مرحلة التأسيس من 1962 إلى 1970: بعد الاستقلال، انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الإقتصادية، ولذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.

[1]- مغريد خدوجه ، مرغيد ماجدة ، بن سويسي نوال، تسير الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،2004- 2005، ص :3.

[2]- شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 24.

[3]- **فتاح حاج محمد**، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص: 02.

ب– مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد: تسيير إداري ومركزي للنظام المصرفي من 1970 إلى 1986، في هذه المرحلة النظام المصرفي كان مرتبط مباشرة بالسياسة الإقتصادية والمالية للدولة. فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، لذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات. فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها، كما أن مصدر هذه الموارد غالبا ما كان إصدار للنقود من طرف البنك المركزي، فاستيقظت الجزائر في سنة 1986 على مشاكل نقدية كبيرة وبنوك انحرفت عن وظيفتها الأصلية وهي الوساطة المالية بسبب التسيير الإداري والمركزي للنظام المصرفي.

ج – مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986: يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الإقتصادية و ذلك بصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد وتقود التحول إلى إقتصاد السوق وهي:

- قانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك؛
- قانون 16/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات؛
- قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

وفيما يلي عرض البعض من مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.

1. البنك المركزي الجزائري : لم يكن للبنك المركزي الجزائري هذه التسمية منذ ظهوره الى الوجود، فقد ظهر في بادئ الأمر كثالث مؤسسة بنكية باسم "بنك الجزائر" بقانون صادر في 4 أوت 1851 ومقره الجزائر العاصمة، ومع أزمة (1880 – 1900) التي تعرض لها نتيجة إفراطه في تقديم القروض للمعمرين، حدثت تغييرات فيه منها اسمه ليصبح " بنك الجزائر وتونس" حيث هنا نقل مقره الى باريس وعند استقلال تونس في 19 سبتمبر 1958 انفصل الفرع التونسي عن البنك وأصبح يحمل اسم "بنك الجزائر" مقره دائما باريس الى غاية الاستقلال أين أطلق عليه اسم البنك المركزي الجزائري[1]، ولقد تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963، وفق القانون رقم 62-144 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962[2]، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، وبذلك أنشئ البنك على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في

[1]– شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره، ص 49

[2]- الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962

* وقد تغيرت هذه التسمية الى "بنك الجزائر" كما سنرى لاحقا

تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيأة، يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي، وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة للأزمة، بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمتين لممارسة صلاحيتها، ومن هنا جاء الإلحاح على ضرورة تنظيم اتصال دائم وتعاون فعال بين السلطات العمومية ومؤسسة الإصدار.

هذا ويتميز البنك المركزي الجزائري كغيره من البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي : [1]

- يعتبر البنك مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها والتي بموجبها نحدد أغراضها وواجباتها، وما دامت هذه البنوك تعد إحدى أجهزة الحكومة فإن قراراتها يجب أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد؛
- كما يعتبر مؤسسة لا تعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة؛
- يمثل المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة؛
- له علاقة وثيقة بالبنوك التجارية والمتخصصة، إذ يمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنه من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة. [2]

وقد أوكلت للبنك المركزي المهام التالية : [3]

- **إصدار النقود** : فالبنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في إصدار النقود القانونية* وتدميرها وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب، العملات الأجنبية الحرة، التداول بسندات الخزينة وكل الأوراق المفوضة والمرهونة، كما يقوم بتسيير احتياطي الدولة من الذهب والعملات الصعبة؛
- **بنك البنوك من خلال** :

. إجبار البنوك التجارية بإيداع احتياطات نقدية لديه (من أهم أدوات السياسة النقدية)؛

. تقديم القروض للبنوك باعتباره الملجأ الأخير للأقراض؛

. يقوم بإجراء عمليات المقاصة بين البنوك.

- **بنك الحكومة من خلال الوظائف التالية** :

. يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وينظم حساباتها؛

---

[1]– رضا صاحب أبو حمد آ ل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة، عمان، 2002، ص 62

[2]– فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص 27

[3]– مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية ، بيروت 1998، ص :115.

* حيث قام بإصدار الدينار الجزائري كعملة رسمية للجزائر الغير مرتبطة بالفرنك الفرنسي وهذا ابتداء من 10 أفريل 1964

. يسدد التزامات الدولة؛

. يقدم للدولة الائتمان ضمن حدود وضوابط معينة.

بالإضافة الى ذلك فإن البنك المركزي الجزائري يمثل الحكومة في المسائل المالية الدولية فهو المسؤول عن توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، وعن تحقيق استقرار سعر الصرف، ولذلك فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية[1]؛

2. البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966[2]، يعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة، كما يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة ومن أهم وظائفه :

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية بشأن مخاطر وضمان القروض كتسهيلات الصندوق، والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع، والخصم و الاعتمادات المستندية؛
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي*؛
- يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الاسكان والبناء؛
- يمنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.

3. القرض الشعبي الجزائري CPA: أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966[3] وقد تبع ذلك في 11 ماي 1967[4] إصدار النظام الخاص لهذا البنك، حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة والبنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، كما يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة الى الوظائف الأساسية التالية :

---

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص: 222 .

[2]- الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر عام 1386 هـ الموافق لـ 13 جوان 1966 والمتضمن أحداث وإنشاء BNA وتحديد قانونه الأساسي.

* وهذا حتى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 1982 الذي تولى هذه المهمة.

[3]- أمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1966 والمتضمن إحداث القرض الشعبي الجزائري.

[4]- أمر رقم 67-784 المؤرخ في 1 صفر 1387هـ الموافق لـ 11 ماي 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري.

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الاصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة الى الادارة المحلية؛
- تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والتعاونيات غير الزراعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

3. بنك الجزائر الخارجي BEA: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 67-204 الصادر في 1 أكتوبر 1967[1]، كثالث بنك للودائع، وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، وقد اهتم البنك الجزائري الخارجي بمهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية :

- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- منح اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الاعتماد والتأمين)؛
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة والجماعات المحلية؛
- يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع واستغلال المحلات العامة؛
- يساهم في جميع أنظمة الترقية، القرض والتسيير وتأمين القرض وذلك حسب ما هو مقرر في القانون التأسيسي كالصناعة الغذائية، الاستخراج المعدنية.

4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: أنشئ هذا البنك بمقتضى القانون رقم 82-206 الصادر في 13 مارس 1982[2] بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي – الزراعي، الري، الصيد البحري أي كل الأنشطة التي تهدف الى تطوير القطاع الريفي فقد غطى مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت[3] بالإضافة الى ذلك فإنه يقوم بـ :

---

[1]– أمر رقم 67-204 المؤرخ في رجب 1387 هـ الموافق لـ 1 أكتوبر 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.

[2]– قانون رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

[3]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001 ، ص :191.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي، عن طريق تلبية احتياجات النشاطات الفلاحية؛
- تمويل جميع الاستغلالات التابعة للقطاع الاشتراكي : مزارع الدولة، تعاونيا الحبوب، الدواوين والهيئات الزراعية، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية، قطاع الصيد وجميع النشاطات التي تساهم في تطوير العالم الزراعي (أطباء، صيدليين، حرفيين ...).

وهكذا لم يعد تمويل الزراعة يشمل مختلف جوانب القطاع الزراعي ومكوناته فحسب بل تعدى ذلك ليشمل الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير عالم الريف ككل [1].

5. بنك التنمية المحلية BDL: أنشئ هذا البنك بموجب القانون رقم 85-85 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 1985[2]، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، حدد قانونه الأساسي امتيازاته الخاصة فاعتبر مؤسسة مالية مهمتها الأساسية ضمان تمويل حاجات التطور النقدي والمالي أي تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بنك التنمية المحلية هو بنك ودائعي تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل عمليات البنوك الودائعية المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة). لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتحويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة للخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.

6. البنك الجزائري للتنمية: تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 7 ماي 1963[3] باسم الصندوق الجزائري للتنمية، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تهتم بالمساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة ووضع قيد التنفيذ للبرامج والمخططات الاستثمارية من أجل تحقيق أسباب التقدم والرقي للاقتصاد الجزائري، وقد ورث هذا الصندوق هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسطة الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويلة الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار وهي [4] :

- القرض الوطني؛
- القرض العقاري؛

---

[1]- قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص: 103.

[2]- قانون رقم 85-85 الصادر في 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي

[3]- قانون رقم 63-165 المؤرخ في 7 ماي 1963 والمتضمن إحداث الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأساسي

[4]- الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 187.

- صندوق الودائع والارتهان؛
- صندوق الصفقات الدولية؛
- صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

وتحول هذا الصندوق رسميا الى البنك الجزائري للتنمية بموجب قانون جديد.[1] ويحتل BAD مكانة فريدة من نوعها ضمن المنظومة المصرفية الوطنية، حيث يعد من بين المؤسسات المالية المتخصصة في الجزائر بالنظر الى مصادره التمويلية الكبيرة ودوره الفعال في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية المخططة. ولقد ظهرت أهميته جليا من خلال المهام المكلف بها والمتمثلة في تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل، بينما في مجال القرض فقد منح قروضا متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم وازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية، ولذلك فإن البنك الجزائري للتنمية من هذه الواجهة هو بنك أعمال حقيقي متخصص.

7. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227[2] ليحل محل صندوق تضامن البلديات والولايات بالجزائر إذ يعتبر مؤسسة مالية ادخارية وليست نقدية في شكل إدارة عمومية يتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي و هو يدير ثلاثة أنواع من الموارد : أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، وأموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات3 وبالتالي هو يتحصل على الموارد من مختلف القطاعات الخاصة والعمومية وشبه العامة،وتتمثل المهمة المكلف بها هذا الصندوق فيما يلي :

- حث وتنشيط الادخار والتوفير؛
- جمع المدخرات العائلية وتوزيع قروض البناء؛
- جمع مدخرات الجماعات المحلية وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي؛
- المساهمة في شراء الأراضي والبناءات للشركات العقارية؛
- إحتكار كلي في تمويل مشاريعه وخاصة تمويل السكن منذ عام 1971، ففي إطار سياسته الاقتراضية في مجال السكن، فإنه يمنح قروض إما لبناء أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.[4]

---

[1]– قانون رقم 72–26 المؤرخ في 7 جويلية 1972 والمتضمن تغيير تسميته الصندوق الجزائري للتنمية.

[2]– قانون رقم 64–227 المؤرخ في 10 أوت 1964 والمتضمن إنشاء CNEP وتحديد قانونه الأساسي.

[3]– شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[4]- Ammour Benhalima, le système bancaire algérien, édition DAHLAB, 2001, p 53

خلاصة الفصل :

بعد دراسة محتوى هذا الفصل ، وما تضمنه من مباحث و التي بدورها تشمل على مطالب اتضحت لنا بعض النقاط المهمة و التي نسردها كما يلي :

. الائتمان هو الفترة التي يمنحها الدائن للمدين من اجل دفع دينه. ومن أشكاله التي يتميز بها : تجارية ، استهلاكية ، مصرفية و دولية ، ومن أهم عناصر التي يجب توفرها في الائتمان تواجد الدين الذي يكون في صورة نقدية ...

. المنشات المالية هي المكان الذي تدخله النقود و تخرج منه أيضا و هذه الأخيرة فقد تطورت بتطور النشاط الاقتصادي و أشكال التبادل المختلفة بين الشعوب العالم .

. يعمل البنوك على تحقيق أهداف عامة المتمثل في تمويل المشاريع ، استقطاب الودائع والحصول على عوائد بمختلف طرق المتاحة لها .

. من أهم العمليات التي يقوم تقم بها البنوك تامين السيولة ، تنشيط الاقتصاد الوطني ، خلق النقود ، حفظ القيم المالية و محافظة على الدخول في البورصة .

. تختلف وظائف البنوك بحسب أنواعها فكل بنك له وظائفه خاصة و تشترك البنوك في وظائف أخرى .

. النظام المصرفي هو مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية .

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجزء النظري إلى العولمة الاقتصادية،وكذلك إلى عموميات حول اقتصاديات البنوك وتعرفنا على عناصره . سنتطرق في هذا الفصل إلى الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية على احد البنوك الجزائرية، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" حيث يتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين، يتضمن الأول عموميات حول البنك من خلالها تطرق إلى مراحل نشأته وتعريف البنك وكذلك أهم وظائفه، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الهيكل التنظيمي للبنك والآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية التي طرأت على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: عموميات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الوسائل السياسية الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية .

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية متخصصة للإطلاع على مهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع وكل ذلك لصالح أعمال التنمية الريفية وتجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي الملحق بالقطاع الفلاحي .

المطلب الأول: نشأت وتعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. نشأت بنك الفلاحة والتنمية الريفية: أكد الميثاق الوطني على أهمية الفلاحة الريفية الجزائرية، و نظرا للطاقة الكامنة الموجودة في البلاد خاصة المتعلقة بالموارد الفلاحية التي يجب استغلالها من اجل تغطية الحاجات الوطنية للمنتجات الغذائية وتكتسي الفلاحة أهمية كبرى، كما تعتبر شرطا أساسيا لرفع مستوى الاقتصاد الوطني ويبقي تطورها أمرا هاما وأولوية على الدولة وتقتضي هذه الأهداف تحقيق مخطط تنمية والذي من شانه تحقيق ما يلي:

- إزالة جميع القيود والعراقيل التي تحد التنمية الاقتصادية من القيام بدورها؛
- تعبئة الوسائل الضرورية ووضع الظروف الملائمة للتنمية الريفية؛
- مشاركة مسئولي الإنتاج في الادخار وتقدير المخططات المالية؛
- وضع الاحتياطات اللازمة لتجنب تدهور القطاع الفلاحي باتخاذ القرارات المناسبة.

وفي إطار هاته الأهداف تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرسوم الرئاسي رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982 والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 والمؤرخة في 16 مارس 1989 ولقد جاء هذا القرار منفذا لإدارة سياسية وضرورية اقتصادية الناتجة عن:

- ضرورة العمل في سبيل الاستغلال الاقتصادي للبلاد بتحقيق لاكتفاء الذاتي للحاجات الوطنية من المنتجات الفلاحية؛

- رفع مستوى المعيشة و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف.
- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني؛
- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي؛
- زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزارعة مع استصلاح مساحات جديدة؛
- تنمية الري ببناء السدود وحفر الآبار.

2. **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العامل الريفي وقد أنشئ في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82/106 وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000)، ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه في آن واحد بنك ودائع يودع الاعتمادات، وبنك تنمية أي تنفيذ مخططات وبرامج تنمية فلاحية، كما انه يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض وبشكل أسرع .

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه

يمارس البنك الفلاحة و التنمية الريفية مهامه و وظائفه مثل أي بنك من بنوك التجارية وتكمن في :

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تنص المادة الرابعة من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد مهامه ومجالات تدخله.

وقد نصت المادة الرابعة من القانون الاساسي للبنك " تتمثل مهمة هذا البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، ومنح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاعات الفلاحة؛
- تطوير الأعمال الفلاحية.

كما يسعى هذا البنك إلى تمويل: المؤسسات الفلاحية، تعاونيات التسويق، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها، قطاع الصيد البحري، تعاونيات الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية ".

ومن موارد البنك: رأسماله الاجتماعي، الاحتياطات والمؤونات، الودائع، الفوائد المحولة للاحتياطات، القروض من الأسواق الأجنبية، التسبيقات لتمويل برامج التنمية .

كما نص المادة الرابعة من القانون الأساسي ان البنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في :

- منح القروض بكل أنواعها؛
- معالجة البنك للقروض، صرف، خزينة؛
- الالتزام بالقيام بالضمانات؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما انه يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي ، الصناعة التقليدية و مؤسسات القطاع الخاص ".

ويمكن تقديم بنك بدر "BADR" في النقاط التالية:

- البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية؛
- بنك شامل وعالمي يتدخل في تمويل جانب من القطاع الاقتصادي؛
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية؛
- الشبكة الأكثر كثافة؛
- مالا يقل عن 5.8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية البنكية؛
- 30% من التجارة الخارجية الجزائرية.

2. وظائف بنك الفلاحة وتنمية الريفية:

تكمن وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأي بنك تجاري إضافة إلى وظائف التي جاءت في المادة الرابعة من القانون التأسيسي والتي تتلخص منها فيما يلي:

- ينفد كل العمليات البنكية وزيادة توزيع القروض بشكل يتماشى مع السياسة الحكومية؛
- يعمل على تطوير النشاط الحرفي والصناعي والزراعي؛
- يتولى الوسائل الأساسية التي تعطيها إياه الدولة بصدد تامين التمويل؛
- تنمية الهياكل و نشاطات الإنتاج الفلاحي؛
- تمويل مختلف الهياكل والنشاطات الفلاحية الصناعية والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي؛
- تمويل الهياكل المتبقية الأخرى غير التي ذكرت التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي؛
- تمويل الهياكل و النشاطات الحرفية التقليدية في الوسط الريفي؛
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن؛
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي؛
- المشاركة في مجالات التوفير والاحتياط.

المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

لقد أدت ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى الكثير من التغيرات والتطورات التي لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، منها الجهاز المصرفي الجزائري .

ومن اجل معرفة تلك التغيرات والتداعيات ومدى تأثيرها على البنك تم القيام بمقابلة مع أحد مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات العولمة الاقتصادية وذلك بغرض معرفة البعض من تلك الآثار التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي للبنك. وقبل هذا سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للبنك .

المطلب الأول: الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعمل الأجهزة المصرفية في السنوات الأخيرة على إعادة هيكلة مصالحها لتناسب مهامها، وأساليب تدخلها وما تقتضيه ممارسة اقتصاد السوق، فهذه البنوك تنظيمها الذي كان يجعل منها وفي ظل الاقتصاد المخطط وسيطاً ماليا للإنفاق الحكومي بعيدا عن كل أساليب المنافسة والفعالية، وبذلك هي مدعوة اليوم لإدخال تغيرات جوهرية على تنظيمها الداخلي وإنشاء مصالح جديدة واعتماد أساليب تسيير تتلائم مع ميكانيزمات الاقتصاد الحر.

ولهذا نجد تغييرا جذريا في هيكلة بنك **BADR** ليتلائم مع هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة، خاصة وأنه أصبح بنكاً تجارياً محضاً كغيره من البنوك الأخرى وخاضع لمبدأ المنافسة في نطاق اقتصاد حر.

الشكل رقم:(03): الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

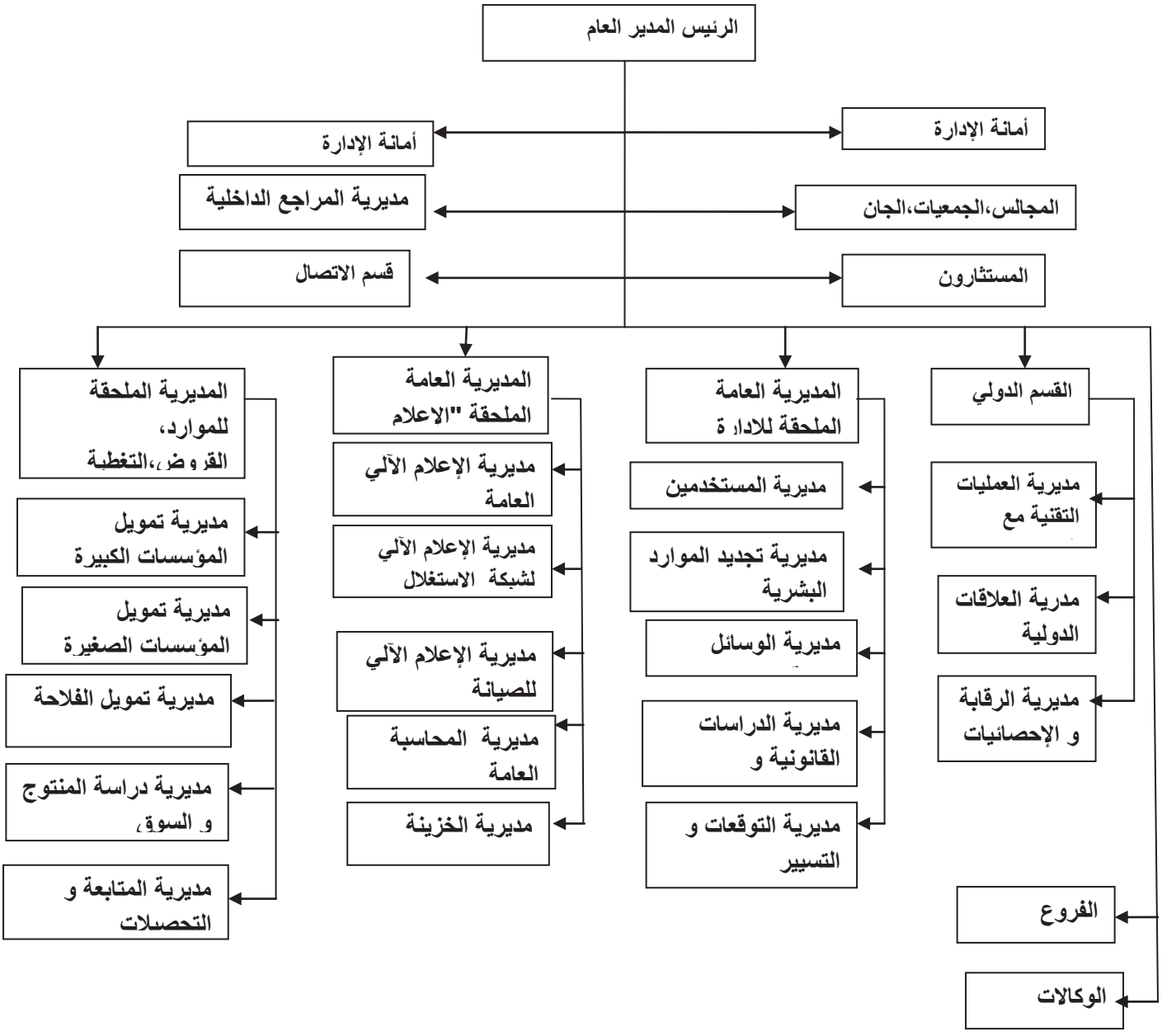

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الشكل رقم: (04).هيكل التنظيمي لمديرية الجهوية الاستغلال .وكالة ورقلة

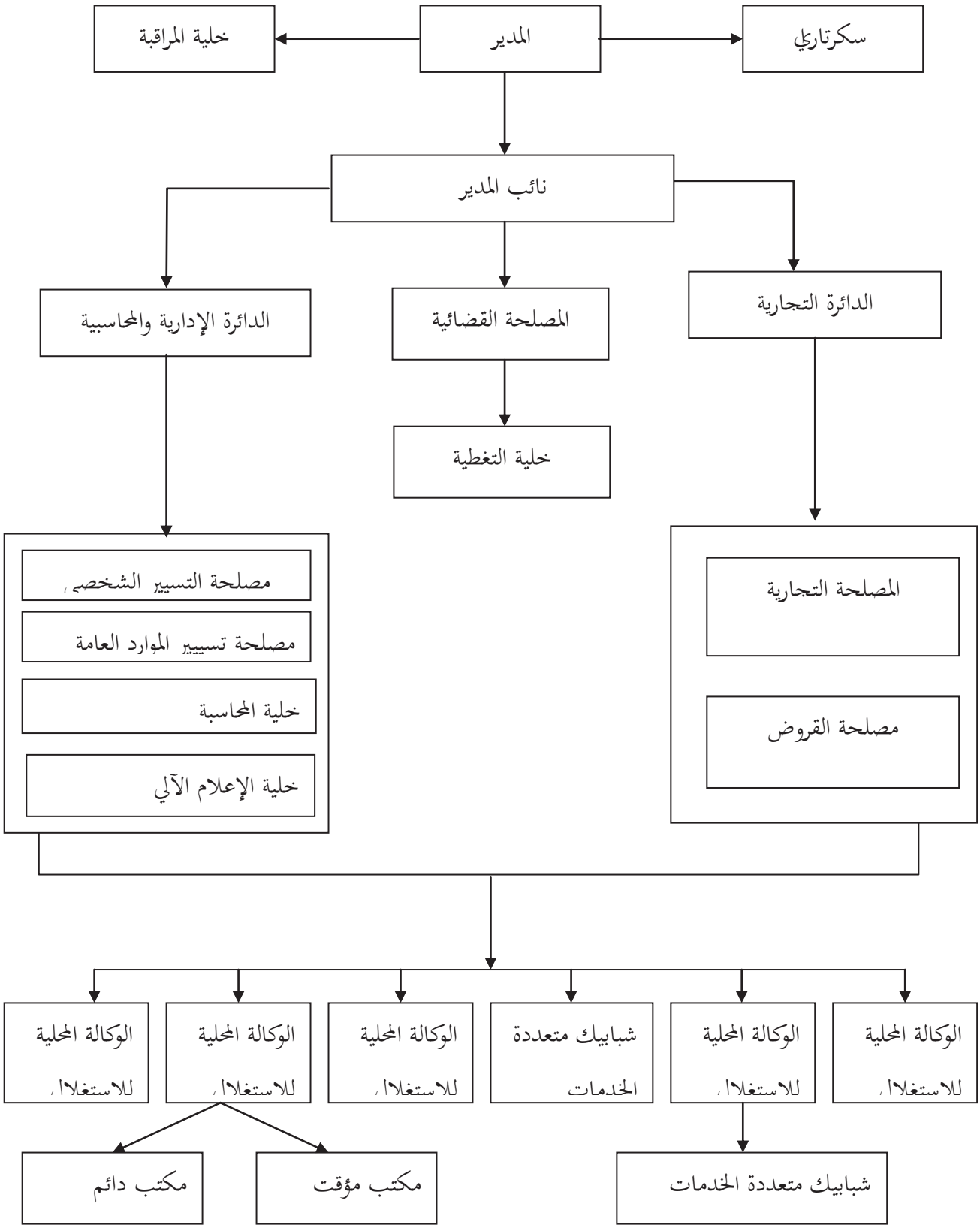

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية للإستغلال بورقلة

حسب هيكل التنظيمي لمديرية الجهوية للاستغلال بورقلة تنص المادة 27 من القانون الأساسي للبنك على انه يتم تسيير البنك من طرف مدير عام يساعده مديرين عامين مساعدين في أداء مهامه ، يتم تعيينهما بموجب مرسوم بعد اقتراح من وزارة المالية.

و الشكل السابق رقم (04) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية للاستغلال لوكالة ورقلة الوكالة قيد دراسة ، و يمكن شرحه كما يلي :

تقسم وكالة ورقلة إلى :

. مكتب مدير الوكالة بمكتب الأمانة .

. مكتب نائب المدير .

كما تنقسم الوكالة إلى وكالتين مصغرتين هامتين هما :

. الوكالة الأمامية : و التي تكون مقابلة لزبائن البنك و التي تنقسم الى مصلحة المستخدمين ، مستشار الزبائن ، و أربعة مكلفين مباشرين بالزبائن .

. الوكالة الخلفية : ينقسم هذا الجزء من البنك إلى عدة فروع يشرف على كل منها مكلفين نذكر منها: مصلحة القروض ، مصلحة الدفع ، مصلحة المحفظة، مصلحة المقاصة ، مصلحة التجارة الخارجية ، مصلحة المنازعات و أخيرا مصلحة المحاسبة و المراقبة .

المطلب الثاني : تأثير تداعيات العولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كأي بنك هناك العديد من التأثيرات والنتائج التي قد تطرأ عليه نتيجة التحولات التي حدثت على مستوى العالم بأسره لا سيما تلك المتعلقة بظهور وتطور نشاطات العولمة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس كان جديرا بنا محاول التعرف إذا ما كان هناك تأثير للعولمة الاقتصادية من عدمه على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثل بفرعه المتواجد بولاية ورقلة، بحيث كان لنا لقاء أو بالأحرى مقابلة مع أحد مسؤولي البنك والذي قدم لنا بعض الاجوبة عن بعض التساؤلات التي طرحناه له والتي نوجزها في الآتي:

أ. **الأسئلة المطروحة على البنك هي كالتالي:** لكي يتم تفسير ما إذا كان هناك تأثير أو آثار للعولمة الاقتصادية على اقتصاد البنوك قمنا بطرح أسئلة في شكل مقابلة على أحد مسؤولي البنك والمتمثلة في:

1. في أي ظرف يطرا تغيير الهيكل التنظيمي للبنك ؟،

2. هل هناك تجديد لطريقة عرض خدمات في البنك ؟؛
3. ما هي أهم الطرق المستخدمة في تجديد خدمات في البنك ؟؛
4. هل هناك تنوع في أنشطة البنك ؟؛
5. ما هي الوسائل أو الطرق لتخلص من مخاطر التي تهدد عمل البنك أو مصادره ؟؛
6. ما هي أهم طرق المستخدمة في المنافسة البنوك التجارية الأخرى ؟؛
7. هل يوجد تعاون مع البنوك الأخرى فيما تكمل؟؛
8. هل هناك دمج بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنوك التجارية أخرى؟.

أ. **أجوبة ونتائج المقابلة والأسئلة المطروحة على البنك هي كالتالي:** بعض طرح تلك الأسئلة السابقة كان أهم الأجوبة تتلخص في النقاط التالية:

1. **إعادة هيكلة الجهاز المصرفي:** إن التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على العالم وذلك بتوسع نطاق العولمة الاقتصادية على مختلف جوانب، والتي أدت وفرضت على مختلف البنوك التجارية منها البنك الفلاحة والتنمية الريفية ضرورة تغير مع مستجدات التي طرأت على العالم لنظام المصرفي من اجل تكيف مع أوضاع العولمة الجديدة.

حيث أحدثت تغيرات هيكلية واضحة تنوعت من خلالها مصادر أموال البنك عن طريق:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية كالأسهم وسندات؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية؛
- المعاملات الخاصة بالاستثمار التجاري والتسهيلات المالية الممنوحة؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **تجديد خدمات وتنوع النشاط في البنك:** إن الطرق المستخدمة في تجديد الخدمات هناك عصرنه البنك التي تتمحور عليها كل العمليات والخدمات المقدمة للزبائن بحيث يفرض على البنك تجهيزات متطورة "المعلوماتية" بالإضافة إلى تجهيزات أخرى وهي توفير الراحة و الشروط المناسبة للأعوان من اجل تقديم خدمات راقيه للزبائن، وهناك أيضا على مستوى مصادر التمويل وذلك بتنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية و

التوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية وإشراف على مجالات استثمار جديدة واقتحامه مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

3. طرق التجديد ووسائل التخلص من مخاطر التي تهدد عمل البنك: إن وسائل والطرق المستخدمة لتجنب المخاطر قدر الإمكان والتي ترتبط عموما بعملية منح القروض تحت كل الأشكال "قروض استثمار ـ طويلة المدى ـ قروض التغطية تسبيقات الصندوق ـ كفالات وهي قصيرة المدى " . يلجأ البنك إلى فرض ضمانات حقيقية كمقابل للقرض الممنوح وكالرهن الحيازي للمعدات و الرهن العقاري للبناءات أو الأراضي ، تستخدم كضمان يلجأ إليه البنك عند عدم تسديد مستحقات القرض من طرف الزبون حيث يحجز هذا الأخير إي البنك على الممتلكات قيد الضمان ثم يلجأ إلى بيعها في المزاد العلني و هذا الإجراء الذي يتم بعد استنفاد كل محاولات التسديد بالطرق الودية الشئ الذي يفرض اللجوء إلى أروقة العدالة من اجل تسوية الأشكال.

4. تعاون البنك الفلاحة والتنمية الريفية مع البنوك التجارية الأخرى في: بطبيعة الحال هناك تعاون بين البنوك وذلك أنها من المؤسسات المالية خاضعة لتنظيم و شروط بنك الجزائر ويتمثل التعاون في مختلف العمليات التي يقوم بها البنك منها: عمليات المقاصة وطلب المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين وعملية تحصيل بعض الديون عن طريق عملية الجز وتجميد الحسابات.

5. ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال: إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو كأي بنك من البنوك التجارية في الجزائر ملزمة بالاحتياط من المخاطر المتزايد من جراء العولمة وذلك من اجل تدعيم رأس المال بحيث اتخذ معيار كفاية رأس المال منذ قرار لجنة بازل لأهميته متزايدة ن وذلك يجب إن تصل نسبة مالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية .

6. اندماج البنك مع البنوك التجارية الاخرى: تهدف عملية الدمج بنوك إي بين بنك وبنك أخر أو بين بنك و عدة بنوك إلى اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار، وفعالية أكثر وقدرة أعلى وعلى المرونة والحركة.إن الاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقتضيه حاجة وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة . فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني هيكلي ذو طبيعة إستراتيجية خاصة ،و لقد أصبح الاندماج المصرفي يقدم

حلولا حاضرة لمشاكل سواء كانت لمتطلبات وضروريات النمو والتعاون والمشاركة أو لاحتياجات الاستمرار وهو ما يظهر بصورة وواضحة لنا أن أهمية الاندماج كأداة ووسيلة للتعايش في عالم العمالقة.

ولقد توصلنا حسب دراستنا للبنك الفلاحة والتنمية الريفية انه يمارس عملية الاندماج مع بنوك تجارية أخرى ولسرية الموضوع لم نتوصل إلى بنوك المندمجة مع البنك .

7. **تحسين وزيادة قدرة البنك على المنافسة:** إن أهم الطرق لزيادة البنك قدرته على المنافسة هي تكوين ورسكلة الأعوان لمواكبة التطورات الخارجية التي تحدث في عالم الاقتصاد والتجارة بالإضافة إلى المعدات والتجهيزات الحديثة التي تسهل وتساعد على ترقية أداء البنك وبالتالي تقديم نوعية خدمات جيدة للزبائن والتي من خلالها يضمن البنك مكانه قوية تمكنه من المنافسة البنوك التجارية الأخرى بقوة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حولنا تسليط الضوء على احد البنوك التجارية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.

وقد خلصنا إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحاول مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الذي انبثق من ظاهرة العولمة خاصة العولمة الاقتصادية وذلك من خلال إعادة هيكلته من اجل التكيف مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على العالم، والتطوير المستمر في تجديد وتنويع الخدمات والنشاطات التي يقوم بها البنك واقتباس طرق ووسائل حديثة لتجنب مخاطر التي تهدد بنك منها الأزمات.

إضافة لذلك فإنه كي يكتسب البنك فعالية أكثر وقدرة أعلى على منافسة والاستمرار في أداء مهامهم بضرورة عليها اندماج مع بنك أو بنوك تجارية أخرى من اجل التعايش في أوضاع جديدة للعالم ولتحقيق أهداف البنك المرجوة له.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعولم	**19**
02	ملخص لأوجه النشاطات الرئيسية للبنك التجاري	53
03	الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة و التنمية الريفية	72
04	هيكل التنظيمي لمديرية الجهوية الاستغلال ـ وكالة ورقلة	73

الخاتمة العامة

أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في نشاط البنوك لاسيما التجارية منها، لما كان لها من تأثيرات سواء كانت ايجابية أو سلبية على اقتصاديات وأنشطة البنوك، ولهذا الأمر تم القيام بدراسة هذا الموضوع محاولين بذلك معالجة التساؤل التالي:

- ما هي أهم تأثيرات العولمة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي للبنوك؟

وبغرض الاجابة على ذلك السؤال كان لنا وقفة لكل من العولمة الاقتصادية وكذا اقتصاديات البنوك، حيث بعد الدراسة تلك الفصول تم الخروج بالنتائج والاقتراحات التالية:

1. نتائج الدراسة: أثناء قيامنا بهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي؛
- تختلف أنواع العولمة الاقتصادية إلى عولمة الإنتاج، عولمة المالية؛
- يحتوى عنوان اقتصاديات البنوك على عدة عناصر وهي: الائتمان، المنشات المالية، النقود، البنوك بمختلف أنواعها والنظام المصرفي؛
- البنوك هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل في النقود عن طريق جمعها ثم تحويلها من اجل استعمالها في اخراض الإنتاج والاستثمار؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو احد البنوك التجارية الذي يسعى من اجل تحقيق أهدافه المرسوم له، وإلى تمويل المؤسسات الفلاحية، قطاع الغابات...؛
- وحسب دراستنا الميدانية نستنتج أن العولمة الاقتصادية تؤثر على بنك الفلاحة والتنمية الريفية في جانب الايجابي فقط ودلك لأنه بنك من البنوك العمومية وتكمن أثارها عليه في: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي؛ تجديد خدمات وتنوع النشاط في البنك؛ تجديد طرق والوسائل لتخلص من مخاطر التي تهدده؛ تعاون البنك مع البنوك التجارية الأخرى؛ ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال؛ اندماج البنك مع البنوك التجارية الأخرى؛ تحسين وزيادة قدرة البنك على المنافسة.

2. الاقتراحات والتوصيات: انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التالية:

- تنويع نشاط البنك واتجاه في التعامل في المشتقات المالية؛
- مواكبة البنوك لتطورات تكنولوجية الناتجة عن العولمة الاقتصادية؛

- بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ إن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية و الميزات التفضيلية التي تتمتع بها البنوك الجزائرية؛
- تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال واندماج البنوك فيما بينها لتكوين وحدات أكتر فعالية، وذلك من خلال تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- تطوير الموارد البشرية وفق تغيرات التي يشهدها العالم مع اخذ لمتطلبات التقنية للبنوك؛
- تحسين اقتصاد الوطني عن طريق عولمة اندماجية تكاملية مدروس على مستوى عربي وإسلامي مكثف تمهد الاندماجية في اقتصاد العمل.

3. أفاق الدراسة: تجدر الإشارة إلى أن إشكالية الدراسة المطروحة للبحث قد جعلت منه موضوعا هاما لمن أراد أن يواصل البحث فيه، الأمر الذي جعلنا نقدم بعض الاقتراحات للقيام بدراسات مستقبلية وهي:

- تأثير العولمة على قطاع تأمين؛
- تطوير الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري.

هذا وتبقى هذه المذكرة مساهمة بسيطة من جملة المساهمات التي يمكن أن نقدمها في سبيل إثراء سبل البحث والتعمق فيه والله الموفق وهو يهدي السبيل.

الكتب

1. **إبراهيم نافع, انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة, الطبعة الأولى, دار الأهرام للنشر و التوزيع, 2002.**
2. **أحمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ط1، مطابع المستقبل، مصر، 1998/1997.**
3. **أسامة المجذوب, العولمة الإقليمية, ط: 01، الدار المصرية اللبنانية للنشر, 2000.**
4. **أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2001.**
5. **إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، طبعة 1، بيروت، 1996.**
6. **أكرم عبد الرحيم عوض،سوق الشرق اوسطية، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000،.**
7. **إكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة، عربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة1، 2002.**
8. **جاك ادا – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر –دمشق – سوريا 1998.**
9. **حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة العالم الثالث، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000.**
10. **حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي لدولة في العالم الثالث ، ط1، دارا لكتاب الجامعي، العين،الإمارات العربية المتحدة،2000.**
11. **حميدات محمود ، نظريات و السياسات النقدية ،دار الملكية للطباعة و الاعلام و النشر و التوزيع ، طبعة الاولى**
12. **خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة – دار وائل للنشر، الأردن، 1998.**
13. **خبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطارة العولمة الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 . 2006**
14. **خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.**
15. **رضا صاحب أبو حمد آ ل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة، عمان،**

2002

16. زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
17. سعيد سامي الحلاق ، د.محمد محمود العجلوني ،النقود و البنوك ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،طبعة 2010.
18. سعيد يوسف البستاني، القانون الدولي للإسناد التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة الأولى، 2006.
19. شاكر القز ويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.
20. صلاح سالم، العولمة والطرق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية العدد: 107، سبتمبر 2001،
21. ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة 2008.
22. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.
23. عبد الحميد عبد المطلب،" العولمة الاقتصادية، (منظماتها– شركاتها– تداعياتها)،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
24. عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد: 28، العدد: 01 ربيع 1988.
25. عبد الرحمن يسرى احمد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،دار الجامعة ،2003
26. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ،(منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
27. عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية، منظماتها– شركاتها– تداعياتها 2008،"
28. عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية، بعد احداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.
29. عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالميةو اقتصاديات الدول النامية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999،.
30. عماد يونس، العولمة، تاريخ أبعاد و مؤثرات علي العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

31. فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان 2000

32. فلح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، اربد–الأردن، 2010 .

33. فليح حسن خلف،" العولمة الاقتصادية" عالم الكتب الحديث، اربد– الاردن، 2010،.

34. فؤاد مرسي ، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.

35. كامل بكري وأحمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1989

36. المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، منشورات دار الأديب ، طبعة 2006.

37. المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، منشورات دار الأديب ، طبعة 2006.

38. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت 1990.

39. محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001

40. محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد: 229، مارس 1988

41. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت

42. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية ، 2005.

43. محمد سعيد سلطان ،إدارة البنوك،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005.

44. محمد صفوت قابل ، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، القاهرة، 2003.

45. محمد فتحي البديوى ، ادارة البنوك، المكتبة الأكاديمية ، شركة مساهمة مصرية ، 2012

46. مصطفى رشدي شيحة ، النقود ، الائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999.

47. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية ، بيروت 1998

48. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، طبعة 4،

الأردن، 1998.

49. ياسين السيد، مفهوم العولمة ،بحوث و منقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوجدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 2000.

البحوث الجامعية و المجلات

50. أحمد خليلي, العولمة و أبعادها, مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية, مركز التكوين مريم بوعتورة, قسنطينة1962.

51. احمد عبد الرحمان احمد، "العولمة، المظاهر و المسببات "، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد26، العدد2، ديسمبر1999

52. إصدارات صندوق النقد الدولي، العولمة و الفرص المتاحة للدول النامية، ترجمة أمينة عبد العزيز ،هاشم فاطر، المجلة المصرية لتنمية و التخطيط ،العدد 02 ديسمبر، 1997

53. بن جندي محمد ، بن العربي عيسي، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، دفعة 2011. 2012.

54. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962

55. خالد عبد العزيز الجوهري،الاندماج بين الظاهرة و الهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، ابريل 2000.

56. شملول حسينة ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير، الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،2001 .

57. شنوفي نجاة ،بوبكر ربيعة ، ويان نورة ،النظام المصرفي و الاستثمار المالي ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس بقسم علوم التسيير بتخصص مالية ،دفعة 2006. 2007.

58. الطيب ياسين جامعة الجزائر ،مجلة الباحث العدد الثالث ، 2005

59. عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998.

60. فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة الجزائر، 2000.

61. محمد السيد المليجي، العولمة و قيمنا الأخلاقية، مجلة الرابطة، السنة38، العدد425، جوان 2000.

62. محمد سيد احمد، حول إشكالية العولمة، مجلة السياسية الدولية، العدد 161، المجلد40، جويلية 2005.

63. مغريد خدوجه ، مرغيد ماجدة ، بن سويسي نوال، تسير الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،2004. 2005.

64. موسي الغرير، المنظمات الاقتصادية الدولية، منظمة التجارة العالمية نموذجا ،مجلة معلومات دولية، ربيع2000، العدد64

المراسيم

65. الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر عام 1386 هـ الموافق لـ 13 جوان 1966 والمتضمن أحداث وإنشاء BNA وتحديد قانونه الأساسي.

66. أمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1966 والمتضمن إحداث القرض الشعبي الجزائري.

67. أمر رقم 67-204 المؤرخ في رجب 1387 هـ الموافق لـ 1 أكتوبر 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.

68. أمر رقم 67-784 المؤرخ في 1 صفر 1387هـ الموافق لـ 11 ماي 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري.

69. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.

70. قانون رقم 63-165 المؤرخ في 7 ماي 1963 والمتضمن إحداث الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأساسي

71. قانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 والمتضمن إنشاء CNEP وتحديد قانونه الأساسي.

72. قانون رقم 72-26 المؤرخ في 7 جويلية 1972 والمتضمن تغيير تسميته الصندوق الجزائري للتنمية.

73. قانون رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

74. قانون رقم 85-85 الصادر في 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي

75. قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001

الانترنت

76. Ammour Benhalima, le système bancaire algérien, édition DAHLAB, 2001,

77. http://www.startimes.com/f.aspx?t=9388214

78. Mondiale de demain OCDE,Paris,1999.

79. Richard F et les autres ,L'Enonomie 17.

80. Richard G et les autres , OP ,CTT